انعكاسات الهدر فى التعليم على الاقتصاد المصرى وسبل المواجهة

إعداد

د./ حازم السيد حلمى عطوه مجاهد

أستاذ الإقتصاد والمالية العامه المساعد

الجامعة العمالية

مقدمة

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم،فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت أن بداية التقدم الحقيقية؛ بل والوحيدة هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت، كان سبب تقدمها الرئيس هو التعليم ،بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها.

ولقد أصبح رأس المال البشرى فى الوقت الراهن هو المصدر الرئيس والقوى فى عصر العولمة ، ويقصد برأس المال البشرى هنا التعليم والقدرة على اكتساب وإنتاج المعرفة.

والإنتاج هو دعامة الاقتصاد القومى وهو يعتمد بالدرجة الأولى على القوى البشرية المدربة والمؤهلة كما وكيفا بما يلبى حاجة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجعل التعليم بأنواعه المختلفة يلعب الدور الرئيسى فى إعداد هذه القوى البشرية المطلوبة لإمداد مؤسسات الإنتاج والخدمات.

وجدير بالذكر – أيضاً – أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذي يجرى في العالم ه وتنافس تعليمي، فثورة المعلومات، والتكنولوجيا في العالم، تفرض على جميع أفراد المجتمع سرعة التحرك لمواكبة هذه المتغيرات،لأن من يفقد مكانته في هذا السباق العلمي والمعلوماتي، لن يفقد صدارته فحسب،ولكنه يفقد قبل ذلك إرادته.

إن النظام التعليمى فى أى مجتمع يلعب دورا كبيرا فى تحديد شكل الأنظمة الأخرى كالنظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، ومن شأن حدوث أى خلل بهذا النظام التأثير بالسلب على كافة جوانب المجتمع.

ولقد أكدت العديد من الدراسات على أن مردود التعليم يفوق مردود أي مشروع استثماري آخر، وأصبح ينظر للتعليم من المنظور الاقتصادي على أنه عمل استثماري يهدف إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال الأخذ

بنظام التخطيط الصحيح المدرك لمتطلبات التنمية الشاملة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن للتعليم أن يحقق ذلك العائد المبتغى في صورة قوى بشرية مدربة ومؤهلة.(٢٤، ٥)(*)

وقد حاولت الأدبيات إبراز القيمة الاقتصادية للتعليم، سواء من خلال أثر التعليم اقتصادياً فى المجتمع أو الفرد، أو من خلال المكانة المتميزة التى يحظى بها التعليم، وهو ما دفع الكثير من المهتمين باقتصاديات التعليم"إلى دراسة التعليم - لتحليل مجالاته المختلفة وقياس مدى إسهامه فى النمو الاقتصادى وقياس العائد منه"(٣٠،٩٥)، وتحليل الكلفة التعليمية وتمويل التعليم وكيفية توفير الموارد المالية له، والاهتمام بترشيد نفقاته، ورفع كفايته الداخلية والخارجية من خلال زيادة قدرته على إنتاج الخدمة التعليمية وتحقيق أهدافه بأقل جهد وتكلفة وفاقد ونحن نعانى اليوم فى مصر من أزمة اقتصادية حقيقية، حيث يوجد على أرض الواقع مشكلات اقتصادية عديدة ، وتتعدد أسباب حدوث تلك المشكلات، لكن السبب الرئيس والأهم فى حدوث تلك المشكلات هو التعليم ، حيث إن التعليم فى مصر يعانى من مشكلات لاحصر لها وتؤثر تلك المشكلات على اقتصاد الدولة وذلك لوجود علاقة ارتباط وثيقة مابين التعليم والاقتصاد.

وتعد مشكلة الهدر التعليمي من أهم المشكلات التى تواجه النظام التعليمى فى مصر بمراحله المختلفة ، حيث تصنف كقضية اقتصادية تحتاج إلى حلول جذرية وبشكل عاجل، لما ينشأ عنها من هدر فى الطاقات البشرية والموارد المالية، وانخفاض في الكفاية الداخلية والخارجية للنظم التعليمية، ويمثل الهدر التعليمي ببعديه الكمي والكيفي عقبة فى سبيل تحقيق أهداف التعليم من حيث الكم والتخصص أو درجة

(*) يشير الرقم الأول إلى رقم المرجع في قائمة المراجع، بينما يشير الرقم الثاني إلى رقم الصفحة التي تم الاقتباس منها هذا المرجع.

الكفاءة المتوقعة.(١٩، ٢٤٤)،حيث يعد بمثابة استغلال للموارد وإنفاق الأموال فيما لا يفيد. (٥٤، ٢٧٦)

كما يؤدى الهدر التعليمي إلى وجود خلل في التوازن الوظيفي للعملية التعليمية فيصبح حجم مدخلاتها أكبر بكثير من حجم مخرجاتها، مما يمثل عبئاً إضافياً على ميزانية التعليم، وتحدياً يواجه الجهات المسئولة عن التعليم بكافة أنواعه، كما يؤدى إلى تبديد أهدافها وطاقاتها (١٢، ٣٣٤)

ويواجه التعليم مشكلات عديدة وأشكال متنوعة من الهدر الكمى والكيفى التى تعوق وتحد من تحقيق خطط التنمية ، ولحل هذه المشكلات ينبغى تحديد مظاهرها وتحليلها وإرجاعه إلى عواملها الأولية ثم التوصل إلى الحلول المناسبة لمعالجتها وهذه هى فكرة هذا البحث والتى ستتضح بشكل أكثر فى السطور اللاحقة.

مشكلة البحث

أمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية:

١- ما طبيعة العلاقة بين التعليم والاقتصاد؟ وكيف يتأثر كل منهما بالآخر؟

٢- ما صور وأشكال الهدر فى التعليم؟

٣- ما مدى تأثر الاقتصاد المصرى بالهدر فى التعليم؟

٤-ما التصور المقترح للحد من الهدر فى التعليم ومن ثم تحسن الاقتصاد المصرى؟

أهمية البحث

١- يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوعه، حيث إنه يتناول موضوعاً على درجة كبيرة من الأهمية، فالتعليم والاقتصاد هما عماد أى مجتمع فى تحقيق التنمية.

٢- قد تفيد نتائج هذا البحث المسئولين عن التعليم فى إصلاح بعض صور الهدر فيه وترشيد الإنفاق، ومن ثم ينعكس ذلك بشكل إيجابى على الاقتصاد المصرى.

٣- اتساع قطاع المستفيدين من نتائج هذا البحث ومنهم الطلاب والمعلمين وصناع القرار التربوى والأسرة المصرية ورجال الاقتصاد، ولا نبالغ إذا قلنا أن مردود هذا البحث سينعكس على المجتمع بأسره.

هدف البحث

هدف هذا البحث هو توضيح العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد وتأثير كل منهما على الآخر، ثم تشخيص أهم مشكلات وأشكال الهدر فى التعليم المصرى وبيان أثرها السلبى على الجانب الاقتصادى ، ثم البحث عن أفضل الحلول لسد منابع هذا الهدر.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفى والذى يتضح فى التحليل وذلك من خلال استخدام الأسلوب الوصفى الذى يعتمد على مجموعة من الاجراءات البحثية من أجل وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات وتصنيفها بغرض استخلاص النتائج المطلوبة .

خطة البحث

تم تقسيم الدراسة إلى عدة مباحث كالتالى :

المبحث الأول:العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد

المبحث الثانى:صور وأشكال الهدر فى التعليم وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى

المبحث الثالث:كيفية الاستفادة القصوى من التعليم اقتصاديا

المبحث الأول

العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد

الاقتصاد والتعليم بينهما علاقة متبادلة، إذ يتأثر كل منهما بالآخر إلى حد كبير ، ويتضح تأثير الأوضاع الاقتصادية فى النظم التعليمية فى تحديد محتوى التعليم ومناهجه وأساليبه بصفة عامة، وفى الإنفاق عليه وتوفير نوعيات متعددة من الخدمات التعليمية، وفى عدد سنوات التعليم الإلزامى، كما أن النظام التعليمى يمد النظام الاقتصادى بالأيدى العاملة المدربة اللازمة لممارسة نشاطه وتحقيق نموه، وعلى قدر جودة هذه الكوادر البشرية بقدر ما تكون قوة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وخلقياً، وهكذا تتضح علاقة التأثير المتبادل بين التعليم والاقتصاد؛ فالتعليم الجيد من شأنه أن يقوى الاقتصاد، والاقتصاد القوى يزيد معدلات الإنفاق على التعليم، وهكذا يتأثر كل منهما بالأخر إيجاباً أو سلباً

إن التعليم عموما يؤهل الإنسان إلى الوعى بأهمية الحياة، مما يجعله يرجو حياة كريمة والتعليم الجيد يعمل على تخريج عامل ماهر مدرب على العمل والإنتاج ولقد أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم ومستوى الإنتاجية وكذا النمو الاقتصادى والاستثمار ، فإذا تم توفير تعليم متوافق مع سوق العمل فيتخرج الطالب ويجد عمل يتكسب منه فيزيد الإنتاج وينمو الاقتصاد بالإضافة إلى زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر وذلك لوجود ميزة نسبية فى عنصر العمل الماهر وأيضا ينتج عن ذلك تصدير فائض العمالة الماهرة وما يترتب على ذلك من فوائد للدولة والأفراد.

وتأسيساً على ما سبق فإن رجال الاقتصاد والمهتمون بالتعليم يربطون بين الإنفاق على التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع، وتغيرت النظرة تجاه هذا الإنفاق واعتبر أنه نوع من الإنفاق الاستثماري، حيث يترتب على هذا الإنفاق زيادة مهارات وقدرات الأفراد وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج (٤٢، ١٢٠)، ولقد حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المتخصصين البارزين، حيث أكدوا على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية وماتقدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره.

و أشار أحد حكماء الصين (كوانتسو) الى أهمية الاستثمار في البشر عن طريق التعليم بالمقارنة مع أوجه الاستثمارات المادية الأخرى حيث ذكر أن " الحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة، والشجرة التي يغرسها الإنسان ربما يقطفها عشر مرات أما إذاعلمنا الشعب فنحصده مائة مرة ". ونخلص من هذه الحكمة إلى أمرمهم جدا وهو ما تعارف الاقتصاديون على تسميته بالاستثمار في رأس المال البشري(٢٧، ٩٣).

ومن هذه العلاقة ظهر علم بينى هو علم اقتصاديات التعليم، وتتعدد تعريفات هذا العلم على النحو التالى:

- يعرفه قاموس وبستر بأنه " عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق وخصوصاً عن طريق التربية الرسمية "(٤١، ٤٥).
- ويمكن تعريفه أيضا بأنه " ذلك العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التعليم والتدريب

وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة زمنية محددة وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل "(٣٩، ٧٦).

- وعرف (قاموس التربية) اقتصاديات التعليم بأنه "دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد"(٦، ٣٧)
- علم اقتصاديات التعليم"علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً، من أجل تكوين البشر(بالتعليم والتدريب) عقلاً وعلماً ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً ومستقبلاً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين " (٦، ٦٠)

ومن التعريفات السابقة نجد أن علم اقتصاد التعليم يهتم بالآتى : (٤٨، ٢٠٣)

١- الاستخدام الأفضل للموارد التعليمية بما فيها الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية من أجل التنمية البشرية .

٢- اعداد شخصية المتعلم وتنميتها فى المجال المعرفى والوجدانى والمهارى

٣- توزيع العملية التعليمية والتدريبية بين أبناء المجتمع بصورة عادلة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

٤- ترشيد الانفاق المباشر وغير المباشر على التعليم .

٥- الاهتمام بمخرجات التعليم وتوافقها مع احتياجات سوق العمل .

٦- وجود ارتباط بين التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم .

ولقد زاد الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم فى الآونة الأخيرة لعدة أسباب منها(٤٩، ٤) :

- زيادة نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدرة لأداء مهام التعليم وإنجاز أهدافه، وما يفرض ترشيد تلك النفقات واستثمارها الأمثل لتحقيق أقصي حد من المنافع لصالح الفرد والمجتمع .
- يعد التعليم عملية استثمارية شأنه شأن أشكال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخري ، له عائد اقتصادي (علاوة على العوائد الاجتماعية) يفوقها أحياناً، مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل والقياس الاقتصادي لتحسين أدائه، ورفع كفايته الداخلية والخارجية، وتحقيق أكبر عائد مادي من ذلك الاستثمار(٥، ١٠).
- ربط النظام التعليمي ومؤسساته بالنظام الاقتصادي وبجهود التنمية على أسس معروفة ومفهومة، وجعل التعليم أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب التنمية وتحدياتها الحالية والمستقبلية، ومايقتضيه ذلك من إعادة تنظيم التعليم وتطويره شكلاً ومحتوي، ورفع كفايته وفعاليته، لرفع قدرته على الاستجابة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوقع احتمالات المستقبل والاستعداد لمواجهتها(٤٣، ١٥).

تعرضنا فى هذا المبحث لبيان العلاقة التبادلية بين التعليم والاقتصاد وتوصلنا إلى وجود علاقة ارتباط وثيقة مابين كلا منهما وأن كلا منهما يؤثر فى الآخر سلبا وايجابا ، وننتقل بعد ذلك لبيان صور وأشكال الهدر فى التعليم والآثار الاقتصادية لذلك الهدر وذلك فى المبحث التالى ٠

المبحث الثانى

صور وأشكال الهدر فى التعليم

تشير الشواهد والدراسات والبحوث السابقة إلى أن التعليم المصرى يعانى العديد من المشكلات وصور وأشكال الهدر المتنوعة والتى بدورها تؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد، وفيما يلى عرض لأبرز هذه الصور والأشكال وكيف تؤثر سلباً على الاقتصاد المصرى:

(١)الرسوب

تحتل مشكلة الرسوب مكانة بارزة بين اهتمامات المسئولين فى مختلف دول العالم، كما تحظى باهتمام فئات وقطاعات اجتماعية واقتصادية متعددة تتأثر بالنتائج الناجمة عنها ، حيث يظل الرسوب وما يتبعه من إعادة الراسبين لصفوفهم وجهاً رئيساً من وجوه الهدر التعليمى يقف وراء تبديد وضياع قسط ملحوظ من استثمار الموارد البشرية والمادية فى قطاع التعليم، كما يؤدى إلى الإخلال بالتوازن الذى ينبغى أن يقوم بين مدخلات التعليم ومخرجاته، فضلاً عن آثاره السيئة على كل من الطالب وأسرته ومجتمعه.(٣٢، ١٦)

والرسوب يعد مرادفًا لمصطلح الإعادة، فالطالب الراسب هو الذي يعجز عن بلوغ المستوى الذي يحدده النظام التعليمي كشرط يتم بموجبه نقل الطالب من صفه إلى صف دراسي أعلى، وقد يترتب عليه أن يتسرب الطالب من المدرسة باختياره أو يفصل من المدرسة بسبب الرسوب المتكرر، لذا يعده البعض شكلا من أشكال الفشل المدرسي،ويعنى بقاء التلميذ في السنة الدراسية لعدم إتقانه الحد الأدنى من المهارات

والمعارف المتوقع اكتسابها فى هذه السنة ، وبذلك يعيد بنفس السنة الدراسية ويقوم بالدور السابق حتى يرفع إلى السنة التالية بعد نجاحه فى نهاية السنة الدراسية.(٥٠، ١٦٩)

وقد تعددت وجهات النظر حول تعريف الرسوب، حيث يراه البعض على أنه فشل التلميذ فى اجتياز الصف الدراسى الواحد إلى الصف الذى يليه(١٧، ١٩٧)، ويراه البعض الآخر بأنه إعادة السنة الدراسية فى الصف الواحد أكثر من مرة(٣١، ٣٥٣)، وينظر إليه البعض على أنه بقاء الطالب فى الصف الدراسى الواحد أكثر من عام لسبب من الأسباب، مما يجعل الدولة تتحمل عبء الطالب مالياً لأكثر من مرة واحدة، ويسبب ذلك زيادة حجم الإنفاق على التعليم.(٣، ١٢)

وتشير تقديرات السيد وزير التربية والتعليم المصرى لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ أن عدد التلاميذ الراسبين فى التعليم المهنى ٢٨٠ ألف طالباً، كما أن نسبة النجاح فى الشهادة الثانوية العامة ٧٩,٤% وهى نسبة تقترب من نفس نسبة النجاح لعام ٢٠١٥/٢٠١٤(٤٧) أى أن ما يقرب من ٢٠% من الطلبة المسجلين لنفس العام تجمع بين الرسوب وفرصة الالتحاق بالدور الثانى، مما يجعل منها ظاهرة جديرة بمعرفة العوامل والأسباب التى تقف وراءها ومردودها السلبى على التلاميذ والطلبة المتسربين أنفسهم من جهة وعلى المجتمع من جهة ثانية.

إن البحث في العوامل المؤدية إلى الرسوب الدراسى يؤدي بنا حتما إلى الغوص والتنقيب في البحوث والدراسات التي أجريت في مختلف البلدان التي تناولت هذه الظاهرة، لذلك فمن الوهلة الأولى يتضح وجود اختلافات جوهرية في تحديد الأسباب والعوامل المؤدية إلى فشل الطلاب ورسوبهم دراسياً باختلاف المدارس الفلسفية

والاتجاهات الفكرية لهؤلاء الباحثين ولكن يمكن التعبير عن هذه الأسباب فى ثلاثة مجالات على النحو التالى:(٣٦٤،٣١-٣٦٨) (٥٠، ١٧٠-١٧٧)

١- العوامل الشخصية

وهي العوامل التي ترجع إلى الطالب نفسه ومنها:

- العوامل العقلية: كضعف القدرة العقلية، وتدني مستوى الذكاء، ممايؤدى إلى صعوبة استيعاب بعض المواد الدراسية.
- العوامل النفسية والانفعالية: وهي مجموعة العوامل النفسية التي تؤدي إلى صعوبة تكيف الطالب مع جوالمدرسة ومع المجتمع بشكل عام، مثل القلق والتوتر وضعف الثقة بالنفس، والخوف من التعامل مع الآخرين، وكذلك الاضطرابات النفسية والعصبية التي يعانيها بعض الطلاب، مما يفقدهم القدرة على التركيزوالانتباه أثناء الشرح والمذاكرة،إضافة إلى عدم توفر الدافعية وضعف الميل نحو بعض المواد الدراسية، ممايؤدي إلى ضعف الاهتمام بهذه المواد ومن ثم الرسوب فيها.
- العوامل الجسمية والصحية: كالمرض والإصابة بالإعاقات المختلفة سواء السمعية أوالبصرية أوالجسمية،حيث تؤدي هذه الأمراض إلى كثرة غياب الطالب وتؤثر في حالته النفسية واستعداداته للتعلم مما ينعكس على مستوى تحصيله.

٢- العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

على الرغم من صعوبة الفصل بين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية إلى الرسوب إلاّ أنّه يمكن حصر أهم هذه العوامل فيمايلي :

- ضعف المستوى الثقافي والاجتماعي لأفراد الأسرة.
- تفكك الأسرة وكثرة الخلافات بين أفرادها.
- عجز الأسرة عن توفير متطلبات الدراسة، وتهيئة الجو المناسب للدراسة داخل المنزل.
- طبيعة التنشئة الأسرية الخاطئة، كتنشئة الأبناء على الدلال الزائد، وتعويدهم الاتكالية وعدم الاعتماد على النفس، أوالشدة في التعامل معهم.
- عدم استقرار الأسرة وكثرة تنقلها من مكان إلى آخر.
- النظرة السلبية للتعليم وقصور الوعي بأهميته.
- مصاحبة الطالب لبعض قرناء السوء من الطلاب الفاشلين في دراستهم.
- انتشار وسائل اللهو والترفيه كالقنوات الفضائية والألعاب المختلفة.
- انخفاض المستوى الاقتصادي، وصعوبة الظروف المعيشية للأسرة.
- حاجة بعض الأسر إلى مساعدة الأبناء، وتكليفهم بالعمل في القطاعات المختلفة.
- ارتفاع المستوى المعيشي لبعض الطلاب وحصولهم على مايريدون.

٣- **العوامل المدرسية**

تعتبر العوامل التي ترجع إلى النظام التعليمي من أهم العوامل المؤدية إلى رسوب الطلاب، نتيجة ارتباطها بمجموعة من المتغيرات الفاعلة والمهمة في التأثير على الطلاب، ومن هذه العوامل:

- ضعف كفاءة الإدارة المدرسية.
- ضعف كفاءة بعض المعلمين من حيث الإعداد والتدريب.
- ضعف الصلة بين المناهج الدراسية وحياة الطلاب.
- الاعتماد على أساليب التقويم القائمة على الامتحانات التقليدية.
- نقص خدمات التوجيه والإرشاد داخل المدرسة.
- النقص في الإمكانيات والتجهيزات المدرسية.
- خلو المناهج الدراسية من عنصر التشويق.
- عدم استخدام طرائق التدريس والوسائل التعليمية الحديثة.
- عدم استقرار الدراسة في بعض المدارس إلاّ بعد بدء العام الدراسي بوقت طويل.
- ضعف العلاقة بين البيت والمدرسة.

أما عن المردود السلبى لهذه الظاهرة فيتمثل فى كونها تترك آثارًا نفسية سيئة على الطالب نتيجة إحساسه بالفشل وشعوره بالمرارة والإحباط وخيبة الأمل وعجزه عن مسايرة زملائه الذين تفوقوا عليه وسبقوه إلى صف دراسي أعلى، بالإضافة إلى ما يتعرض له الطالب الراسب من أنواع التجريح في داخل المدرسة وخارجها والمعاملة السيئة التي تذكره دائمًا برسوبه.

كما يتسبب الرسوب في هدر كثير من الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية المستثمرة في قطاع التعليم فيكون بذلك أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى ضعف كفاءة النظام التعليمي وتعيقه عن تحقيق أهدافه، وتتضح آثار الرسوب التعليمية فيما يسببه

الرسوب من زيادة في فاقد النفقات التعليمية، فالطالب الراسب يكلف الدولة ضعف ما يكلفه الطالب العادي وتزداد هذه النفقات في حالة الرسوب المتكرر، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الذي ينبغي أن يقوم بين مدخلات التعليم ومخرجاته، بحيث يصبح حجم المدخلات أكبر من حجم المخرجات، مما يشكل عبئًا على الدولة كان من الممكن استغلاله في التوسع في التعليم وتحسين نوعيته.

ومن ناحية أخرى يؤثر الرسوب في كفاءة النظام التعليمي من خلال إضعاف قدرته على الاحتفاظ بالطلاب المسجلين به حتى نهاية مراحلهم الدراسية، وهو ما يعرف بالتسرب. فقد أكدت العديد من الدراسات الصلة القوية بين رسوب الطلاب وتسربهم من التعليم، وذلك عندما أظهرت نتائجها أن تأخر الطالب دراسيًا، ومعاناته من آثار الرسوب، وما يولده ذلك في نفسه يعد أحد الأسباب المهمة التي تجعل الطالب يعزف عن مواصلة الدراسة.

ومن الآثار السلبية للرسوب التحاق بعض الراسبين بمجالات العمل قبل الحصول على التأهيل المناسب الذي يمكنهم من الوقوف على المستجدات والتطورات المتلاحقة في ميادين العمل المختلفة مما يشكل أحد العوائق التي تقف في سبيل تقدم المجتمع وتطوره، لأن الكفاءة الإنتاجية للفرد تتوقف في الغالب على مستوى تعليمه وإعداده.

وقد دلت نتائج الدراسة التي أجراها مركز (كورد) في الولايات المتحدة الأمريكية Cord,1999 على أنّ أكثر من ٣,٤ مليون شخص لا يتمكنون من إكمال الدراسة الثانوية بسبب عدم قدرتهم على النجاح، وتنقصهم الكثير من القدرات

والمهارات التي تؤهلهم للنجاح في الحياة، مما يترتب عليه تدني مستواهم المعيشي وارتفاع معدلات البطالة وازدياد معدلات الجريمة في المجتمع .

كما يترتب على الرسوب نقص العمر الإنتاجي للفرد بعدد السنوات التي رسب فيها، فالطالب الذي يرسب عامًا يخسر من عمره الإنتاجي عامًا، وبتكرار الرسوب تتكرر الخسارة في العمر الإنتاجي وهذه الخسائر تؤثر في نهاية الأمر على المجتمع، لأنّ الطالب الذي يتخرج في المدة المحددة يحقق ثلاثة مكاسب لا يمكن أن يحققها الطالب الراسب وهي :

- دخل فردي سريع .
- قوة عمل مبكرة تخدم المجتمع.
- حماية للميزانية عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية المخصصة لقطاع التعليم.

كما يعتبر الرسوب أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضياع كثير من الموارد المادية والبشرية المستثمرة في قطاع التعليم، لأنّ ارتفاع عدد الطلاب الراسبين يستلزم ارتفاع النفقات اللازمة لتغطية احتياجات هؤلاء الطلاب الراسبين من الفصول والمعلمين والتجهيزات والأدوات التعليمية المختلفة، فتمثل هذه النفقات التعليمية أمورًا مهدرة كان من الممكن توجيهها لتحسين نوعية التعليم وزيادة العائد منه .

كما يؤخر الرسوب التحاق عدد كبير من الشباب بسوق العمل وبخاصة عندما يحدث ذلك في المرحلة الثانوية لما يترتب على ذلك من نقص في العدد المطلوب من القوى العاملة المتخصصة التي يحتاج إليها سوق العمل ومجالات الإنتاج المتعددة .

والأضرار الاقتصادية للرسوب لا تقتصر على ما تنفقه الدولة من جهد ومال، بل تتعداها إلى أولياء أمور الطلاب بخاصة في ظل ازدياد اتجاه المدارس للأخذ بالأساليب والنشاطات اللاصفية الحديثة التي تزيد من مقدار ما ينفقه الآباء على أبنائهم مما يشكل كلفة إضافية على أولياء أمور الطلاب.

(٢) التسرب

تُعد قضية التسرب منأخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في المجتمعات المختلفة؛ لكونها إهدار تربوي لا يقتصر أثره على الطالب فحسب بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع، فهي تزيد معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للفرد والمجتمع وتزيد الاتكالية والاعتماد على الغير، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر وغيرها،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية.(٥٩، ٢)

وقد تعددت تعريفات التسرب بتعدد وجهات النظر التى تناولته، حيث عرف على أنه ترك مقاعد الدراسة بشكل كلي قبل إنهاء أي مرحلة تعليمية من سلم التعليم العام(٢١، ٣١٦)، ويعرفه البعض على أنه انقطاع الطالب عن الدراسة لفترات متقطعة أو بصفة دائمة قبل التخرج وعدم العودة للدراسة نهائياً(٥٦، ٤٠٧)، ويعرفه البعض الآخر على أنه العزوف الكلي وعدم الاستمرار بالمؤسسة التعليمية لأسباب ذاتية أو موضوعية مرتبطة بالطفل نفسه أو بمحيطه رغم إلحاح السلطات التعليمية على إرجاعه وعودته لإكمال تعليمه(٢٨، ١٧)

وبإلقاء نظرة متفحصة على مشكلة التسرب يتضح أنها ظاهرة موجودة فى مختلف المؤسسات التعليمية ، وإن كانت تتفاوت فى حدتها وتفاقمها من مجتمع لآخر ومن مرحلة إلى أخرى، وقد أصبحت هذه الظاهرة من الظواهر الواضحة في المجتمع المصري وأضحت تشكل خطراً واضحا علي المجتمع وإهداراً كبيراً لميزانيات الدولة، مما جعل منها ظاهرة تستوجب من العاملين في الحقل الاجتماعي الدراسة ومعرفة الأسباب والعوامل المؤدية إليها ووضع نتائج هذه الدراسة أمام المسئولين حتى يمكن وضع الحلول المناسبة لها، فرغم مجانية التعليم وإلزاميته حتى نهاية المرحلة الإعدادية (الأساسي)، فإن نسبة لابأس بها من الطلاب تتسرب من المدارس، وخاصة في البيئات الريفية والشعبية ولدى الأسر التي تعمل في الزراعة وتحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، الأمر الذي يشكل خللا في العملية التعليمية.

وعلى الرغم من الجهود التوعوية والتشريعية التى تبذلها الدولة فى سبيل الحد من ظاهرة التسرب إلا أن كثيراً من التقارير والدراسات الدولية والمحلية تشير إلى وجود مشكلة حقيقية تحُول دون تمتع الأطفال بحقهم فى التعليم وتعرضهم لخطر فقدان فرصهم فيه، بل والوصول فعليا إلى فقدان هذه الفرص، حيث أشار تقرير التعليم فى مصر"إحصاءات ومؤشرات" الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ابريل٢٠١٣ أن معدل الانتقال من مرحلة التعليم الإبتدائى إلى التعليم الإعدادى بلغ ٧٧،٨% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل٨٢% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، كما بلغ معدل الانتقال من مرحلة التعليم الإعدادى إلى الثانوى ٨٨،٤% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٨٧،٩% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بينما بلغت نسبة التسرب للمرحلة الإبتدائية ٠،٤% للسنتين

الدراسيتين ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٠،٢% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٩/٢٠٠٨ـ ٢٠١٠/٢٠٠٩. ومن حيث نسبة التسرب للمرحلة الإعدادية بلغت ٥،١% للسنتين الدراسيتين ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٥،٤% للسنتين الدراسيتين ٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠١٠/٢٠٠٩. (٩)

ويمكن تصنيف التسرب إلى عدة أنماط على النحو التالى:(٢٣)

١. تسرب الأطفال من الالتحاق بالمدرسة: وهو المظهر الأول من مظاهر التسرب،ويتمثل بعدم الذهاب أو الالتحاق بالمدرسة بشكل قاطع.

٢. التسرب قبل نهاية المرحلة : ويتمثل في ترك الطالب للمدرسة قبل إنهاء المرحلة التعليمية، والذي يكون تكرار الرسوب سبباً رئيساً فيه، وقد يكون سببه أيضاً الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة مثل انفصال الزوجين وزيادة عدد الأبناء وانخفاض مستوى الدخل وغيرها.

٣. التسرب في نهاية المرحلة: ويشمل هذا النوع نهاية أيَّ مرحلة تعليمية، فالطالب ينتهي من مرحلة تعليمية معينة ولايلتحق بما بعدها من المراحل الدراسية الأخرى.

وأياً كان نمط التسرب فإن هناك مجموعة من الأسباب المتداخلة والمتشابكة التى تؤدى إلى هذه الظاهرة أمكن حصر بعض منها فيما يأتى:(٣٨، ٦٦-٦٨)(٥٨، ٢٣)(٥٧، ٢٥)(٥٥، ٩٨٢-٩٩٨)

١- المستويات المعيشية المتدنية لدى أسرالتلاميذ، مما يدفع البعض منهم إلى ترك المدرسة بحثاً عن أعمال بأجور منخفضة لإعالة أسرهم .فالأسرالفقيرة تعطي الأولوية في كثير من الأحيان لعمل أطفالها على حساب تعليمه ممن أجل تخفيف

الأعباء الاقتصادية عنها، فالأم في حاجة إلى بنتها في أعمال وإدارة المنزل، فتفضل تواجدها معها بدلاً من ذهابها إلى المدرسة، وكذلك الأب يفضل تواجد ابنه معه في العمل، واكسابه حرفته نفسها بدلاً من الاستعانة بالغرباء لمعاونته، وهذه الأمور تسهم بدرجة كبيرة في التسرب من التعليم.

٢- ضعف قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الإلزام ، إذ أن نسبة عدد الأطفال الملتحقين بالصف الأول الابتدائى إلى جملة عدد الأطفال الذين هم فى سن الإلزام لا تتعدى (٨٥%) وقد يكون ذلك راجعا إلى سوء توزيع الخدمات التعليمية توزيعا جغرافيا عادلا ، وقلة عدد المبانى المدرسية.

٣- قلة إلمام المعلمين بالأساليب التربوية وتباين مؤهلاتهم ، فواقع التعليم يظهر أنه يضم مجموعات غير متجانسة من المعلمين حيث تتعدد مؤهلاتهم وتتباين مستوياتهم، بالإضافة إلى أن بعضهم يعد غريبا على مهنة التدريس ممن يكلفون عن طريق القوى العاملة للعمل فى ميدان لم يسبق إعدادهم له ، والبعض منهم دون المستوى العلمى والمهنى ، وفى ظل هذه الظروف لا غرابة فى أن تصبح المدرسة عامل طردلبعض التلاميذ.

٤- بطء تطوير المناهج وتحديثها ، فمازال ارتباطها بحياة التلاميذ ومشكلات المجتمع ارتباطا ضعيفا ، ويغلب على بعضها الطابع النظرى وجفاف الأسلوب ، كما أنها تفتقر إلى الترابط الفكرى بين المقررات المختلفة ، إضافة إلى سوء طباعة وإخراج الكتاب المدرسى وتأخر وصوله للتلميذ أحيانا.

٥- اعتماد طرق التدريس فى معظمها على الإلقاء والترديد وافتقارها إلى عنصر التشويق وقلة استخدام الوسائل التعليمية وما يرتبط بها من رحلات علمية وزيارات ميدانية ، مما يترتب عليه شعور التلميذ بالملل والنفور من جو المدرسة.

٦- ضعف العلاقة بين المدرسة والمنزل ، وتراخى الإدارة المدرسية فى تطبيق قوانين الإلزام ومعالجة أسباب عدم انتظام التلميذ بالمدرسة.

٧- استخدام أسلوب العقاب البدني والمعنوي أحياناً بسبب تصرف سيء يرتكبه أحد التلاميذ أو بسبب إجابة خاطئة، وكذلك التلفظ بالألفاظ المؤذية والجارحة أحياناً، مما يؤدي إلى عدم شعور الطالب بالأمان، وكراهيته للمدرسة والمعلم، فتكون النهاية ويكون تسربه من المدرسة أول النتائج.

٨- تدنى مستوى الخدمات المقدمة للتلميذ وافتقار المبنى المدرسى للشروط الصحية والمواصفات القياسية ، فبعض الأبنية المدرسية تفتقر إلى وجود المختبرات والمعامل والملاعب وحجرات الأنشطة والمكتبة ، كما أن بعضها يخلو من دورات المياه إضافة إلى ارتفاع نسبة الرطوبة وضيق الفصول وارتفاع كثافتها ونقص التهوية والإضاءة.

٩- ضيق فرص العمل أمام حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وارتفاع نسبة البطالة بينهم، ومن ثم اشتغال بعضهم بالحرف المختلفة خاصة بعد تخلى الحكومة عن سياسة توظيف الخريجين ، مما جعل بعض أولياء الأمور يفقدون الثقة فى التعليم كوسيلة لتحقيق الأمان الوظيفى واختصار هذا المشوار بإلحاق أبنائهم بعمل ما فى سن مبكرة.

وجدير بالذكر أن هذه الظاهرة لها العديد من الآثار السلبية على الفرد والمجتمع ، حيث تؤدى إلى حرمان المتسرب نفسه مستقبلاً من المكانة الاجتماعية المتميزة، نظراً لعدم قدرته على الالتحاق بفرص العمل الجيدة بالمؤسسات المتميزة، أما بالنسبة للمجتمع فيؤدى التسرب إلى هدر كبير يتمثل فى الخسارة المادية المباشرة التى يمكن تقديرها حسب أعداد المتسربين وتكلفة التعليم، إذ تهدر الأموال المنفقة على المدخلات التى تشمل(التلاميذ، والإدارة ، والوسائل التعليمية... وغيرها) ويكون العائد الكمى (المخرجات) أقل من المتوقع أو المطلوب، ومن ثم عدم تناسب أعداد التلاميذ التى دخلت المدرسة مع المتخرجين منها، فضلاً عن ضياع اقتصادى كبير نتيجة انخراط أعداد كبيرة من المتسربين فى صفوف الأمية وما تسببه هذه الأمية من إضعاف قدرة الفرد الإنتاجية وعدم إمكانيته على اتباع الأساليب الحديثة فى الإنتاج أو التعامل مع الأفكار والقيم الجديدة، كما أنه يسهم فى وجود جيوش من البطالة والعاطلين عن العمل كان بالإمكان استثمار كل هذه الأموال فى نواحى انتاجية تسهم فى رفع المستوى الاقتصادى للأفراد، كما يؤدى التسرب إلى ارتفاع تكاليف التعليم، حيث إن كلفة الفاقد التعليمى هى جزء من ميزانية التعليم تصرف بدون عائد يذكر وبالتالى يحسب هذا الجزء مع التكلفة الحقيقية للتعليم(القيمة الحقيقية لميزانية التعليم = الميزانية الكلية- كلفة الفاقد التعليمى) والمحصلة النهائية هى الارتفاع فى تكاليف التعليم بقدر كلفة الفاقد التعليمى، هذا إلى جانب خفض القيمة الحققية للميزانيات المخصصة للتعليم فالتعليم بدون فاقد يعنى أن جميع ما يخصص للتعليم يصرف فى وجهته السليمة أما مع وجود الفاقد فإن هناك جزءاً من التعليم يذهب بدون مردود .

(٣) ظاهرةالدروس الخصوصية

على الرغم من كثرة الحديث عن الدروس الخصوصية ومخاطرها وتعدد الأبحاث التى تناولتها ، إلا أنه يصعب مناقشة قضية الهدر التعليمى دون أن نعرج على قضية الدروس الخصوصية ، وفيما يلى عرض لبعض المؤشرات والشواهد الحية التى تعبر عن حجم المأساة التعليمية والاقتصادية التى تسببت فيها الدروس الخصوصية ، ومنها :

- أن الغالبية العظمى من الطلاب يأخذون دروسا خصوصية ، بل إن الدروس الخصوصية أصبحت تمثل القاعدة والأساس بالنسبة للطلاب،والمدرسة هى الاستثناء، والغريب حقا أن الدروس الخصوصية أصبحت تلقى تشجيعا من قبل الأطراف الفاعلة فى العملية التعليمية – سواء توافق ذلك مع رغباتهم الداخلية أم لم يتوافق – حيث إن القلق والخوف من نتائج الامتحانات والرغبة فى الحصول على مجاميع عالية يدفع أولياء الأمور والأبناء دفعا لأخذ الدروس الخصوصية مهما كلفهم ذلك ، وفى نفس الوقت فإن الدروس الخصوصية قد تؤدى إلى تحسين نتيجة المدرسة ، ومن ثم فإن لاشعور إدارة المدرسة لا يمانع منها ، وبسبب الدخل الكبير الذى تدره الدروس الخصوصية على المعلمين كان تهافتهم عليها.(١٦، ٢٥٣-٢٦١)
- أن الدروس الخصوصية كابوس يثقل كاهل الأسرة المصرية اقتصاديا ونفسيا ، فلم يعد خافيا على أحد مقدار ما يتكبده أولياء الأمور من مبالغ طائلة بسبب الدروس الخصوصية، فقد قدرت إحدى الدراسات أن الدروس الخصوصية تلتهم ما يزيد على ٢٥% من دخل الأسرة المصرية ، وأن ما تدفعه الأسرة للدروس الخصوصية أكثر

من التكلفة التى تتحملها الدولة بالنسبة للتلميذ ، وكأن تكاليف التعليم تدفع مرتان : تدفعها الحكومة مرة فى شكل ميزانية التعليم ، ويدفعها الأهالى مرة ثانية فى شكل نفقات الدروس الخصوصية، وهذا معناه إهدار المال العام الذى تنفقه الدولة على برامج التعليم ، وفى دراسة أخرى طبقت على محافظة المنيا (١٩٩٨) تبين أن متوسط تكلفة الدروس الخصوصية للطالب الواحد فى الثانوية العامة بمرحلتيها فى المدارس الحكومية يصل إلى(٢٣٠٠) جنيها(٣٧، ١٦) ، وقد تزيد هذه القيمة عن ذلك بكثير فى بعض المدن الأخرى مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة وفى المدارس الخاصة ومدارس اللغات ،كما كشفت دراسة أعدها مركز المعلومات بمجلس الوزراء المصري(٢٠٠٥)أن متوسط إنفاق الأسرة على الدروس الخصوصية يعادل حوالي ٥٠٠ جنيه في حين أن هذا الرقم يمثل الدخل الشهري للعديد من الأسر، وتزداد الصورة قتامة حين يكون لدى الأسرة طالبان فى الثانوية العامة ، وأيا كان الوضع فإن ظروف الأسرة المصرية لاتتحمل هذه الأعباء المالية حيث تشير الإحصاءات إلى "أن حوالى(٤٣%) من سكان مصر يعانون من الفقر بصورة أو بأخرى، فقد ورد فى تقرير معهد التخطيط القومى " أن ما يقرب من (٢٦,٣%) من المصريين يعيشون تحت خط الفقر – من بينهم (٤,٤%) يمكن اعتبارهم فى حالة فقر مدقع– بالإضافة إلى أن هناك حوالى (٢٠%) آخرين من السكان يعيشون فى حالة فقر معتدل"(١١) كما تشير إحصاءات البنك الدولى إلى " أن مصر تقع فى الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل فى العالم ، وهذه الشريحة تعلو مباشرة مجموعة الدول منخفضة الدخل التى يقل نصيب الفرد فيها عن (٧٦١) دولار سنويا ".(١٠، ٢٩٠)

- تشير تقديرات السيد وزير التربية والتعليم أن حصيلة الدروس الخصوصية لعام٢٠١٤/٢٠١٥ تجاوزت (١٢) مليار جنيه ،وهذا المبلغ يعادل حوالى (٩%) من الدخل القومى فى مصر(٤٦) وهذه المبالغ تدخل ضمن نظم الاقتصاد الخفى السرى بمعنى أنها لا تخضع للضرائب ولا يحصل عنها رسوم ، كما أنها بعيدة عن سيطرة الدولة وخارج ميزانيتها ، وتدل هذه المؤشرات على مدى خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد القومى ، وعليه فلا غرابة أن تكون هذه الظاهرة هى أحد أسباب حالة الكساد الاقتصادى وانخفاض القوة الشرائية داخل الأسواق والمصايف المصرية.

هذا وقد ساعد على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية مجموعة من الأسباب، يمكن عرضها فى عدة محاور رئيسة على النحو التالى:

١- فلسفة النظام التعليمى

يقصد بالفلسفة هنا ماهية النظام التعليمى وحقيقته ، والمعايير التى تحكمه والموجهات التى توجهه ، وجدير بالذكر أن نظامنا التعليمى مازال يتمحور حول الإطار المعرفى ، فالمعرفة فى أدنى مستوياتها (الحفظ والاسترجاع الآلى) هى الهدف النهائى للتعليم وغايته ، وقد انعكست هذه الفلسفة على وظيفة المدرسة ، ومختلف عناصر العملية التعليمية(١، ٣٧)، وفى ضوء هذه الفلسفة أصبحت وظيفة المدرسة تتمثل فى حشو عقول الطلاب بمجموعة من المعارف والمعلومات ثم إعطائهم شهادة مختومة بما امتلأت به عقولهم وفقا للمستوى الذى وصلوا إليه، مما جعل مهمتها سهلة ومحدودة ، وأعطى لمدرس الدرس الخصوصى القدرة على منافسة المدرسة واستقطاب طلابها ، فالعملية لا تستلزم أكثر من شرح الدرس بطريقة أو بأخرى حتى يستوعبه – يحفظه – الطالب واسترجاع ذلك فى ورقة الامتحان (٥١، ٣٣١)، وفى

ضوء ذلك تختفى العمليات الإبداعية والابتكارية ، وتصبح ممارسة الأنشطة والهوايات والتطبيقات العملية عبارة عن عمليات ثانوية لا تشغل بال الطالب واهتماماته لأنها لا تدخل فى المجموع الكلى لدرجاته فى نهاية العام الدراسى ولا تؤثر فى معايير ترفيعه للمراحل الأعلى.

٢- الطالب

يمكن تقسيم الأسباب التى تدفع الطالب لأخذ درس خصوصى إلى أسباب خاصة بالطالب نفسه وهو المسئول عنها شخصيا ، وأسباب أخرى خارجة عن إرادته وتدفعه أو تضطره لأخذ درس خصوصى ، ومن الأسباب التى يُسأل عنها الطالب فىانتشار الدروس الخصوصية، عدم انتظام الطالب فى الحضور إلى المدرسة، واستهتار الطالب وقلة التزامه أثناء الحصة، وميل بعض الطلاب إلى إثارة الشغب داخل الفصل ، وضعف ميل الطالب لدراسة مادة أو أكثر من المواد الدراسية ، وصعوبة بعض المواد الدراسية بالنسبة لبعض الطلاب، ورغبة الطالب فى التفوق والحصول على مجموع مرتفع ، وتعود الطالب على الدرس الخصوصى منذ الصغر، وتقليد بعض الطلاب لزملائهم ، أما عن الأسباب الخارجة عن إرادة الطالب والتى قد تضطره لأخذ درس خصوصى فبعضها قد يكون راجعا لضعف قدرة المعلم على توصيل المعلومة للطالب ، وضبط وإدارة الفصل أثناء الحصة ، وعدم مراعاته للفروق الفردية بين الطلاب ، كما أن بعض هذه العوامل قد يكون راجعا للأسرة حيث يضطر بعض الطلاب لأخذ الدرس الخصوصى تلبية لرغبة الأسرة وخصوصا أبناء الميسورين، وهناك من الطلاب من يعانى من مشكلات أخرى تحول دون توفر البيئة المناسبة للمذاكرة والتحصيل مثل الخلافات الزوجية ، أو عدم قدرة الأبوين على مساعدة الأبناء فى فهم ما قد يصعب عليهم من دروس لكونهم أميين مثلا .

٣- المعلم

غنى عن البيان أن المعلم إنسان يمارس عملا يُؤجر عليه ، ويتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع والتى تنعكس بدورها على عمله ، والتى ساعدت بشكل أو بآخر فى انتشار الدروس الخصوصية ولعل أكثر هذه الأسباب هى ضعف انتماء بعض المعلمين للمهنة وقلة التزامهم بأخلاقياتها مما يدفعهم إلى التقصير فى أداء واجبهم ، والتوانى فى شرح الدروس، وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد بل إن البعض منهم يجبر طلابه على أخذ الدرس الخصوصى ، وله فى ذلك أساليب متنوعة كالإغراء تارة والتهديد تارة أخرى ، والتلويح فى ذلك بدرجات أعمال السنة والاهتمام بالطلاب الذين يأخذون درسا خصوصيا عنده ، وتمييزهم على غيرهم من زملائهم

وبالإضافة لما سبق فإن ضعف مرتبات المعلمين فى ظل طغيان القيم المادية والخلل الاجتماعى الذى رسخته سنوات الانفتاح ، هذا الخلل المرتبط بالطفرة الاقتصادية لبعض الفئات التى حققت مكاسب مالية كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة – وخاصة بعد عام ١٩٧٤ – كل ذلك دفع ببعض المعلمين إلى التخلى عن أخلاقيات المهنة والتقصير فى حق الطلاب والبحث عن الدروس الخصوصية باعتبارها السبيل لمجاراة هذه الفئات ، الأمر الذى ترتب عليه أن تحولت الدروس الخصوصية عند بعض ذوى النفوس الضعيفة من المعلمين إلى تجارة رابحة ، ولم تعد سبيلا لتوفير الاحتياجات الأساسية للمعلم ، وإنما أصبحت وسيلة لتحقيق أرباح ومكاسب مالية هائلة.(٣٣، ١٣)

وهناك نوعية أخرى من المعلمين لا ترغب فى إعطاء الدروس الخصوصية، ولكنها قد تكون أيضا سببا فى لجوء الطالب لأخذ الدرس الخصوصى ؛ ومن هؤلاء ذلك النوع الرافض لمهنة التدريس لأنها فرضت عليهم فرضا ، وأيضا ضعيفى المستوى

سواء فى مجال التخصص أو فى الناحية التربوية ، وهناك أسباب كثيرة لا يتسع المجال لذكرها ساعدت فى وصول بعض المعلمين لهذا المستوى المتواضع .

٤- الامتحانات ونظام ترفيع الطلاب

تعتبر الامتحانات ونظم التقويم أضعف حلقات المنظومة التعليمية ، فهى فى مجملها قياس للحفظ الذى يكاد يكون حرفيا للحقائق والقوانين بأسئلة تستخدم الذاكرة الصماء فى الإجابة عليها ، ولا تنمى روح التفكير والابتكار والاعتماد على التنافس بين الطلاب ، والأصل فى الامتحان أنه وسيلة وليس غاية ، وأنه مقياس تعتمد عليه الوزارة فى ترفيع الطلاب من طور إلى آخر من أطوار التعليم، ولكن الامتحان قد أسئ فهمه واستخدامه من جانب الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع الذى يعيشون فيه، وأصبح النجاح فى الامتحان والتفوق فيه أمرا يهم الجميع ، وليس فى ذلك خطأ، ولكن الخطأ يكمن فى اعتبار أن النجاح فى الامتحان هدف تتضاءل أمامه الأهداف التربوية الرئيسة الأخرى ، وهكذا باتت الامتحانات غاية فى حد ذاتها وليست وسيلة ، وأصبحت تحتل مركز الصدارة فى نظامنا التعليمى.(٣٤، ١٩٨)

ونتيجة للمبالغة فى أهمية الامتحانات وقيمتها واعتبارها غاية بعد أن كانت وسيلة، ونتيجة للضجة الإعلامية التى تثار حول الامتحانات وما يتبعها من قلق وتوتر، اتجه أولياء الأمور إلى البحث عن الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه الغاية سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة ، وكانت هذه الوسيلة هى الدروس الخصوصية ، خاصة وأنها تساعد الطلاب فى إتقان مهارات النجاح وتزودهم بأساليب اجتياز الامتحانات .

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الامتحانات الحالية رغم سلبياتها هى المعيار الوحيد فى ترفيع الطلاب للمراحل الأعلى ، وقد نجد أحيانا أن أحد الطلاب يحرم من دخول كلية ما التحق بها زميل له لأن مجموعه يزيد بمقدار درجة واحدة أو حتى نصف درجة عن

مجموع زميله الذى لم يستطع الالتحاق بنفس الكلية ، فى الوقت الذى تكون فيه استعدادات الأول وقدراته أفضل منها عند الثانى ، والسبب معروف طبعا حيث إن مثل هذه الامتحانات تتأثر بعامل الصدفة ، وبالغش أحيانا، بالإضافة لاقتصارها على قياس مقدار ما حصله الطالب .

٥- أولياء الأمور

قد يعتقد البعض أن الأسرة ليس لها دور فى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وهذا الاعتقاد فى غير موضعه لأن الأسرة أصبحت عاملا مساعدا فى تفشى هذه الظاهرة سواء توافق ذلك مع ظروفها أم لم يتوافق ، وعلى الرغم مما يتحمله أولياء الأمور من معاناة مالية ونفسية بسبب الدروس الخصوصية فهى مستمرة فى الانتشار كانتشار النار فى الهشيم وكالسرطان فى خلايا الدم(٣٦، ١٢)، ويدعم د . حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم الأسبق هذا المعنى بقوله: "إن أولياء الأمور يلجأون إلى الدروس الخصوصية لأنهم يعتبرونها أسهل طرق وأضمنها لحصول أبنائهم على المجموع الأفضل الذى يتيح لهم دخول الجامعات ، كما أن الطلاب وجدوا فيها وسيلة مختصرة للتعليم دون معاناة للتمدرس، ومتابعة النظام المدرسى ، وقد يكون ذلك من أسباب انتشار عدوى الدروس الخصوصية فى المرحلة الجامعية(١٣، ٢٧)، وفى دراسة قام بها محمد عطوة بعنوان " أزمة المدرسة الثانوية العامة " تم التوصل إلى أن أهم الأسباب التى تشجع أولياء الأمور على أن يأخذ أبناؤهم دروسا خصوصية تتمثل فى الآتى (٤٠، ٣٣):

- اعتماد الأسرة على الدروس الخصوصية ، فى تحقيق التفوق لأبنائها والحصول على المجاميع المرتفعة فى ظل المنافسة الشديدة.

- انشغال الوالدين بأعمالهم وقلة متابعتهم لأبنائهم فى المدرسة ومن ثم الاعتماد على المدرس الخصوصى فى القيام بهذه المهمة .
- ضعف ثقة أولياء الأمور فى فاعلية الدور الذى تؤديه المدرسة .
- تباهى بعض أولياء الأمور بإحضار أفضل المعلمين لتعليم أبنائهم فى المنزل.

وبالإضافة لما سبق فإن هناك بعض الأسر التى حققت مكاسب مادية كبيرة فى الآونة الأخيرة ، هذه الأسر أغدقت على أبنائها بدون حساب ، مما جعلهم يعتقدون أن كل شئ يمكن تحقيقه مشروعا كان أم غير مشروع ، ومن هنا كان تعاليهم على المدرسة وتطاولهم على المعلمين ، وكان من السهل عليهم استحضار أفضل المعلمين لإعطائهم الدروس الخصوصية فى المنزل ، وإذا لم يعجبهم أحد المعلمين يتم تغييره بسهولة ويسر.

وإذا كان للدروس الخصوصية بعض الفوائد؛ مثل مساعدة الطلاب الضعاف ، وتحسين النتيجة الكلية للمدرسة، ومساعدة الطلاب الذين تضطرهم ظروفهم العائلية أو الصحية للتغيب عن المدرسة لفترات طويلة من العام الدراسي إلا أن أغلب الدراسات أشارت أن مضار الدروس الخصوصية تفوق مزاياها ، حيث تؤدى إلى زيادة دائرة الحقد الاجتماعي والطبقي، فقد أشارت الدراسات التى تناولت الدروس الخصوصية إلى الآثار التربوية السيئة للدروس الخصوصية من حيث إنها أدت إلى غياب دور المدرسة فى حياة الطالب أو تشكيل شخصيته ، كما أنها أدت أيضا إلى سوء العلاقة بين إدارة المدرسة والمدرسين ، وبين المدرسين وبعضهم البعض بسبب التنافس بينهم على إعطاء الدروس الخصوصية ، ولم يعد الطلاب أحسن حالاً فالطلاب الذين لا يأخذون دروساً خصوصية يشعرون بعدم اهتمام المعلمين بهم ، ويحدث هذا التمايز بطريق

مباشر أو غير مباشر ، كما يتوقع الطلاب الذين يأخذون دروساً عند معلم أن هذا المعلم سوف يوجه اهتمامه بهم داخل الفصل وخارجه ، ويساعدهم بشتى الطرق على النجاح فى مادته ، مما يثير حقد وعداوة الطلاب الأخرين . وقد يلجأ بعض المدرسين إلى إعطاء درجات للطلاب الذين يتلقون دروساً لديهم لا يستحقونها ، وخاصة فى أعمال السنة وفى الإختبارات الشفوية والعملية ،وتفشت ظاهرة الغش فى الإمتحانات ، والتساهل فى تقدير الدرجات ، وتيسير النجاح دون التقويم الصادق لمستوى الطالب . كما أدت الى تسرب أسئلة الامتحانات أحيانا لبعض الطلاب ، وعدم الالتزام بالنظام والمواظبة اعتماداً على الدروس الخصوصية ، ومن الآثار السلبية أيضاً بالنسبة للمعلم شعوره بالإرهاق والحط من كرامته بسبب الدروس الخصوصية ، ويؤدى ذلك إلى إهماله لعمله المدرسى ، وانشغاله عن نفسه وعن أسرته وتحمله مسئولية التلميذ بالمشاركة مع ولى الأمر (٢٠، ٤٩)

كما تؤدى الدروس الخصوصية إلى انحسار قيم الإبداع والإنجاز، حيث إن الدروس الخصوصية تعوِّد الطالب الاعتماد على الغير ، فهو يأخذ المادة العلمية جرعة سائغة ولا يبذل جهد يذكر فى استيعابها وفهمها ، فيفقد ميزة الجد والتنقيب والبحث والتحليل والاعتماد على النفس ، وتؤكد الدراسات العلمية أن اعتماد الفرد فى تعليمه على الآخر يتسبب فى تعطيل دوافع الإنجاز والمثابرة والثقة بالنفس ، والكسب الذاتى للمعرفة وإصابته بما يعرف " بالعجز المكتسب ، أو القصور المكتسب " وهو ظاهرة مرضية تتكون نتيجة تكرار تعامل الطالب مع الحلول الجاهزة للمشكلات كما يقدمها له المدرس الخصوصى دون أن يدربه على كيفية البحث عن حلول مناسبة لها بنفسه، ومن ثم فلكونه تعود على القفز على النتائج دون التدريب على معاناة العمليات العلمية التى توصل إليها يصبح عاجزا عن مواجهة أية مشكلة يمكن أن تصادفه ، ويتحول

عندئذ إلى البحث عن الأسهل والأيسر ، وتتجذر فيه الاتكالية وثقافة الاستهلاك وتنخفض لديه الدافعية للإنجاز ويصاب باللاأمل واللامبالاة ، والانطفاء والسلبية وعدم القدرة على الاستقلالية ، ويصبح تابعا مستسلما سلس الانقياد ، ومعنى ذلك أن نجاح الابن عن طريق الدروس الخصوصية – وتفوقه أحيانا – قد يكون ضرره أكثر من نفعه ، لأن ذلك يهدم فيه المقومات الرئيسة لطالب النجاح فى الحياة، كما أن الأسرة بهذا الإجراء تقتطع من قوتها ما تنفقه فى تكريس العجز أو القصور لدى أبنائها ، وإضعاف قدرتهم على التعلم الذاتى، وما أشد حاجتنا فى الظروف الحالية إلى الإنسان المسلح بقيم الإبداع والإنجاز ، خاصة فى ظل العولمة والمنافسة الشديدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول ، فإما أن نبدع ونبقى ، أو لا نبدع فنفنى .

ومن الآثار السلبية للدروس الخصوصية أيضاً تراجع بعض القيم الأخلاقية، حيث تعتبر الدروس الخصوصية واحدة من أهم المشكلات المركبة ذات الأبعاد المتعددة فهى مشكلة تربوية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية ، وهى تمثل إساءة كبرى وإهانة بالغة للنظام التعليمى ، فهى إفساد للعلاقة الطيبة بين المعلم والطالب ، وهى مهانة للمعلم الذى ينبغى أن يظل صاحب المثل العليا والمكانة الرفيعة والقدوة الحسنة ، إذ بسبب الدرس الخصوصى قد يرفع الطالب الحدود التى ينبغى عدم تجاوزها بينه وبين المعلم ، مما يؤثر سلبا على احترام الطالب له ، وبسببها قد يهمل المعلم فى عمله المدرسى نتيجة لإرهاقه وادخاره لمجهوده لكى يستنفذه فى الدرس الخصوصى خارج المدرسة ، وبسببها أيضا قد يفرق المعلم بين تلاميذ الفصل الواحد فى المعاملة ، فيكون اهتمامه أكثر بمن يأخذون درسا عنده ، ولا مانع أن يجاملهم فى درجات أعمال السنة ، ومن ثم يستشعر بعض الطلاب النقص والحرمان نتيجة المحاباة والتمييز ، ويتعود البعض الآخر على الجشع وأخذ حقوق الغير ، وإيثار المصلحة الفردية على المصلحة

العامة ، وأنه بالمال يمكن عمل كل شئ مشروعا كان أم غير مشروع ، وأنه يمكن الوصول إلى الهدف بأقل مجهود دون اجتهاد يذكر(١٥، ١١٩).

كما تؤثر الدروس الخصوصية فى احترام الطالب للنظام المدرسى ، والغياب لأتفه الأسباب ، والانصراف عن الشرح أثناء الحصة ، وإحداث الضوضاء التى تعطل على الآخرين الاستفادة من الشرح ، كما تعوده على الكسل والإهمال ، وتعوده أيضا على عدم احترام القانون والتهاون فى تنفيذه ، فهى ممنوعة بحكم القانون ، ومع ذلك فهى واقع اجتماعى قائم ، وتمارس علنا وبعلم المسئولين ، ليس هذا وفقط بل إن إقامة مجموعات التقوية على الورق دون أن يكون لها وجود على أرض الواقع يغرس فى الطالب والمعلم وإدارة المدرسة قيم النفاق والتحايل وفقدان الثقة فيما هو حكومى

ومن الطبيعى فى ظل هذه الأوضاع أن يفتقد الطالب للقدوة الحسنة ، ومن الصعب أن يجدها فى المدرس الذى يفرق بين طلابه ، ويهددهم بدرجات أعمال السنة ، ويضيع وقت الحصة اعتمادا على الدرس الخصوصى ، ومن الصعب أن يجدها فى معلم يتصارع مع زميله أو يحقد عليه بسبب إقبال الطلاب عليه فى الدروس الخصوصية إما لطبيعة المادة التى يدرسها أو لقوته فيها .

وهكذا فإن الدروس الخصوصية تشكل أحد مظاهر الأزمة الخطيرة التى يمر بها النظام التعليمى لما تكرسه فى الطالب من اعتمادية وإهمال وقيم هابطة ومن ثم الضعف التتابعى للأجيال المتخرجة فى قدراتها وأخلاقياتها ومواصفاتها الإنسانية والوظيفية .

(٤)غياب التوازن بين مخرجات النظام التعليمى واحتياجات سوق العمل

يمكن القول أن العلاقة بين التعليم والعمل هى علاقة ترابط وتكامل بحيث يصعب الفصل بينهما ، لدرجة أن البعض يرى أنهما شئ واحد حتى فى الحروف المكونة للفظ

مع اختلاف موضع اللام، فالتعليم كما كان ولايزال هو الأداة الرئيسة فى تنمية الإنسان وإكسابه المهارات الدقيقة ، ويوضح نادر فرجانى هذا المعنى بقوله : " إن التعليم والعمل وجهان أساسيان للنشاط الإنسانى فى كل المجتمعات البشرية ، فالتعليم يعنى إكساب الفرد المعارف والقدرات والمهارات والتوجهات الاجتماعية ، بينما يعنى العمل توظيف هذه المهارات وتلك المعارف فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، أى فى إنتاج السلع والخدمات بالمعنى الواسع(٤٤، ٢٨٨)

وتعد قضية التوازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل واحدة من القضايا المهمة التى لايقتصرالحديث عنها في دولة معينة بحد ذاتها أو اقتصاد بعينه رغم تفاوت حدتها وأبعادها من دولة لأخرى، وهنا كعلاقة استراتيجية بين العرض والطلب بسوق العمل تؤدى إذا ماتحققت بشكل ممنهج إلى تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل فتتحقق التنمية المستدامة والإصلاح الاقتصادي.

فحدوث خلل فى العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل سواءً بالزيادة أم بالنقصان يمثل نوعا من القصور التعليمى Educational Deficit حيث إن المخرجات التعليمية – فى حالة الزيادة – لا تلقى الطلب الفعال فى أسواق العمل بالدرجة المطلوبة ، وهذا معناه استثمار فى التعليم دون عائد ، ولا يختلف الأمر كثيرا فى حالة نقص المخرجات التعليمية فى بعض التخصصات حيث إن ذلك يعنى عزلة المؤسسات التعليمية وضعف تفاعلها مع قطاعات العمل والإنتاج وبطء حركتها فى مواكبة التطورات والتغييرات وخصوصا تلك التى تحدث فى طبيعة المهن والمهارات الإنسانية.

وفى مصر فقد احتدم الجدل حول هذا الموضوع ، ووضعت علامات استفهام كثيرة حول مسئولية التعليم عن منح شهادات دراسية وعلمية لارصيد لها فى عالم العمل المعاصر ، حيث وصلت أعداد المتعلمين المتعطلين عن العمل إلى حد يصعب مواجهته بالجهود العادية ، حيث أشار أحد رؤساء مجلس الوزراء السابقين فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى جلسة يوم الاثنين ٢٠٠١/١/٢٢م إلى أن قدرة الجهاز الحكومى على استيعاب عمالة جديدة سنوياً لا تزيد عن (١٧%)من أعداد خريجى التعليم سنوياً وذلك من خلال تعيين الموظفين الجدد محل من يحالون إلى المعاش، ويلزم تدبير باقى الفرص بطرق أخرى وفى هذا إشارة إلى حجم المشكلة وخطورتها (٢٢).

ومن ثم فإن التعليم فى مصر وخاصة التعليم العالى بدلا من أن يكون وسيلة للتنمية الشاملة أصبح يمثل مشكلة للاقتصاد القومى وأضحى مصدرا لتخريج أعداد كبيرة من الشبان العاطلين عن العمل وهم قرينة واضحة على سوء استثمار الدولة فى التعليم ، هذا بجانب أنهم يشكلون أيضا مصدرا من مصادر القلق الاجتماعى.

ومن مظاهر اختلال العلاقة بين التعليم العالى وسوق العمل فى مصر أن سوق العمل أصبح يلفظ أعدادا كبيرة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا إلى الحد الذى جعلهم يقبلون بعمل أدنى من العمل الذى أهلتهم كلياتهم ومعاهدهم لمزاولته أو يعملون بعمل يختلف عن اختصاصهم ، وقد بدا ذلك واضحا عند تعيين العشرين الأوائل من خريجى الكليات والمعاهد طبقا لخطة وزارة التنمية الإدارية - والمعتمدة من مجلس الوزراء فى ٢٠٠٠/١٢/٥م - فعلى مستوى جامعة المنصورة لوحظ أن من تم تعيينهم فى كليات الجامعة من هؤلاء المتفوقين عملوا فى وظائف وأعمال كتابية وإدارية بشئون الطلاب وشئون الخريجين والعلاقات الثقافية ورعاية الشباب .....وغيرها ،

وهى وظائف لا تتفق مع تخصصاتهم لا من قريب ولا من بعيد ، كما أنها لاتشبع طموحاتهم ، وهذه صورة واضحة من صور الهدر التعليمى كما أنها مظهر من مظاهر البطالة المقنعة .

وهناك بعض الخريجين يضطر للاشتغال ببعض الأعمال الحرفية كالسباكة والنقاشة وأعمال البناء وتقديم الخدمات فى الفنادق والنوادى ، وقد يسرنا ذلك التصرف من قبل شباب الجامعة حينما يقبلون على مثل هذه الأعمال ، ولكن يجب ألا يفوتنا مقدار الخسارة التى تحملتها الدولة والأسرة فى تعليم الخريج الجامعى ، هذا بخلاف تكلفة الفرصة الضائعة ، أى مقدار العائد الذى كان يمكن أن يحققه الخريج لو أنه اشتغل طوال سنوات الدراسة ، بالإضافة إلى أنهم لم يُعدوا أصلا لممارسة هذه الأعمال ومعنى ذلك أنهم يبدءون هذه الأعمال من الصفر كما أن خبرتهم بها تتكون من خلال عمليات التقليد والمحاولة والخطأ ولذا فهم غالبا لا يصلون إلى حد الإتقان فى هذه الأعمال ، ويترقبون أى فرصة عمل أو وظيفة حكومية فإذا ما تحقق لهم ذلك تركوا الاشتغال بهذه الحرف ، وقبل كل هذا وذاك فالمفروض أن التعليم العالى يعد طلابه للقيام بالأعمال التى تتطلب مستوى عالٍ من المهارة والتخصص الدقيق ، وليس للاشتغال بهذه الحرف التى يمكن أن يؤديها حتى غير المتعلم ، وهنا تثار أسئلة كثيرة وتوضع علامات استفهام ..... لماذا كل هذا التعب والمعاناة ؟!!

وهناك أعداد أخرى من خريجى التعليم العالى قد لا تجد فرصة العمل اليدوى أو لا تريد أن تُقبل عليه وتئن بوقت فراغ كبير فى النوادى والمقاهى والشوارع فى صورة بطالة صريحة فى سن الشباب والطاقة والقدرة على العمل، ناهيك عن الآثار والأضرار المترتبة على ذلك ، وبالإضافة لما سبق فإن سعداء الحظ ممن يلتحقون بوظائف تتمشى مع تخصصاتهم الجامعية ، وهم قلة قد لا يستطيعون الوفاء بمتطلبات المهنة

لتدنى مهاراتهم الفنية والعملية " مما يستلزم أن تقوم الجهات التى سيعملون فيها بتنظيم برامج تدريب قصيرة المدى لمدة أشهر ، أو طويلة المدى لمدة سنة أو أكثر كى يكتسبوا المعلومات والخبرات العملية اللازمة لممارسة العمل ، وهناك يكتشف الخريجون أنهم أضاعوا عمرا طويلا بلا طائل ، داخل الحرم الجامعى ، وأن جزءا كبيرا من معلوماتهم ومعارفهم لا علاقة له بمتطلبات التخصص الذى أعدوا له"[٠]

وتأسيسا على ما سبق فإن هذه الصور المختلفة من بطالة الجامعيين تثبت أن هناك خللا جوهريا فى حالة التكيف والتوافق التى يجب أن تكون بين التعليم العالى والعمل ، حيث يتجه الفرد إلى التعليم العالى - على وجه الخصوص - أملا فى أن يحمى نفسه من البطالة ويبذل فى سبيل تحقيق ذلك العمل الشاق والتضحيات العديدة ثم يصطدم بالواقع المؤلم وكأن هذا التعليم كان السبب فى تعطيله ، ويرى عبد الله عبد الدايم "أن التعليم بشكله الحالى لا يغير فى نهاية الأمر من جوهر مشكلة البطالة تغييرا جذريا فى بلادنا ، ولا يعدو عن كونه يؤجل وقوع البطالة لدى الأفراد عدة سنوات ، حتى ينتهوا من دراستهم ، وكأنه غالبا يحيل العاطلين العاديين إلى عاطلين مقنعين مثقفين وهذا أدهى"(٢٩، ١٥٩)!!.

ولعل ما أدى إلى اختلال التوازن بين مخرجات التعليم العالى وسوق العمل فى مصر هو انفصال سياسة التعليم عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث لا توجد فى مصر سياسة تعليمية واضحة المعالم تكفل المواءمة أو التقارب بين مخرجات التعليم واحتياجات خطط التنمية وسوق العمل من القوى البشرية على المستويين الكمى والكيفى ، وهذه الإشكالية ذات شقين ، الأول منهما يتمثل فى الافتقاد لقاعدة بيانات دقيقة توضح احتياجات خطط التنمية من الكوادر البشرية الجامعية سواء على المدى القريب أم البعيد فى مختلف التخصصات حتى تسترشد بها الجامعات والمعاهد فى

عمليات القبول والإعداد والتدريب ، أما الشق الثانى : فيتمثل فى أن سياسة القبول بالتعليم العالى تعتمد بشكل أساسى على استيعاب الأعداد المتدفقة من الثانوية العامة ، كما لو كان ذلك نوعا من امتصاص الحماس الجماهيرى المتصاعد ومقابلة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم العالى ، وفى ذلك تقول نادية جمال الدين : "إن سياسة القبول بالجامعات موجهة بقرار سياسى يستوجب استيعاب الحاصلين على الثانوية العامة لأسباب عديدة ، ونتيجة لضغط الظروف الاقتصادية ، حيث توضح مؤشرات القبول أن التوسع فى القبول إنما يتم فى الكليات الأقل تكلفة على حساب الكليات التى يشتد الطلب على خريجيها"(٤٥، ١٩٠) يضاف لما سبق أنه ليست هناك خطة مستقبلية لتشغيل هؤلاء الخريجين والاستفادة بطاقاتهم .

وهكذا أصبحت مشكلة بطالة المتعلمين فى مصر حاليا من أولى المشاكل الملحة لما لها من آثار خطيرة على النواحى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخلقية والنفسية التى تعوق ركب التنمية والتقدم فى المجتمع ، وبطالة الجامعيين قد تكون أشد خطراً من بطالة الفئات الأخرى لكونهم الفئة الأكثر وعياً والأعلى طموحاً ، علاوة على أنها طاقة مستهلكة فى المجتمع لا تشارك فى عمليات الإنتاج والتنمية (٥٣، ٢٠٠) وما يترتب على ذلك من زيادة نسبة الإعالة ، وارتفاع سن إعالة الفرد على أسرته ومجتمعه ، وتقليل سنوات العمر الإنتاجى للمتعلم ، ومن المؤسف حقا أن نجد شابا تخرج فى الجامعة ولا يستطيع أن يتحمل نفقات معيشته المادية نتيجة لعدم اشتغاله ، والأدهى من ذلك أن يكون أحد إخوته من غير المتعلمين وممن يصغره سنا هو الذى ساهم فى نفقات تعليمه ومازال يساعده فى الحصول على ضروريات الحياة ومن ناحية أخرى فإن بطالة المتعلمين قد تؤثر على تنفيذ الخطط التنموية ، كما تشجع على هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ، والتى تمثل فى معظمها أعلى الكفاءات البشرية وأكثرها

تدريبا مما يتسبب فى حرمان المجتمع من أفضل ما لديه من عقول وأيدى عاملة فى فترة عطائهم الحقيقى – مرحلة الشباب – وهذا كله سيترتب عليه انخفاض مستوى دخل الفرد والمجتمع ، وسوء الأحوال المعيشية ، وزيادة نسبة من يقعون تحت خط الفقر ، وما يرافق ذلك من أوضاع لا إنسانية وآثار تصيب الاقتصاد القومى .

ويمكن صياغة أهم الآثار الاقتصادية للبطالة على المجتمع المصرىفى النقاط التالية (٢٥، ١١٤-١١٥):

- البطالة تؤدّي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربّما الوحيد، ممّا يعرضّه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.
- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف.
- تؤدّي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج الوطني.
- تؤدّي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة.
- تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.

- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال الـ١٥ سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيا وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصا حول العالم يعيش كمهاجرين ٠

وفى سياق الآثار الاقتصادية للبطالة ذكرت منظمة العمل العربية أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل ٢,٥%، أي نحو ١١٥ مليار دولار، وهو ما يعني ان ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى ١,٥ %، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر من ١٧٠ مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو ٩ ملايين فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي (٨).

٥- الخلل فى التوازن النوعى بين مخرجات التعليم العالى والحاجات الفعلية من العمالة الجامعية التى تتطلبها سوق العمل(زيادة أعداد المتخرجين فى الكليات النظرية مقارنة بالمتخرجين فى الكليات العملية)

فهناك بعض الأعمال والمهن تشكو من عجز فى العمالة اللازمة لها ، وأخرى تتسم بالفائض عن حاجتها الفعلية وفى مقابل ذلك هناك كليات تعانى من تضخم أعداد المقيدين والمتخرجين فيها على الرغم من ضآلة الطلب عليهم فى سوق العمل ،ولعل الإحصاءات الخاصة بأعداد المقيدين فى الكليات النظرية والعملية والمتخرجين فيها توضح هذا المعنى ،والتى يتضمنها الجدول التالى :

جدول (١)

أعداد المقبولين والمقيدين بالجامعات المصرية فى العام ٢٠١٣/٢٠١٢م والمتخرجين فيها عام ٢٠١٢/٢٠١١ حسب نوع الدراسة (نظرية - عملية)

الأعداد / البيان	مجموع الأعداد	الكليات النظرية		الكليات العملية	
		العدد	٪	العدد	٪
المقبولون عام ٢٠١٣/٢٠١٢م	٣٠٥١٧٧	٢٠٣٥٥٣	٦٦,٧%	١٠١٦٢٤	٣٣,٣%
المقيدون عام ٢٠١٣/٢٠١٢م	١١٠٢٨١٩	٧٦٣١٥٠	٦٩,٢%	٣٣٩٦٦٩	٣٠,٨%
المتخرجون عام ٢٠١٢/٢٠١١م	٢٧٦٢٦٧	١٩٨٩٩٥	٧٢,٠٣%	٧٧٢٧٢	٢٧,٩٧%

يتضح من الجدول (١) أن نسبة المتخرجين فى الكليات العملية ج(٢٧,٩٧%) يقابلها نسبة (٧٢,٠٣%) فى حالة الكليات النظرية ، على الرغم من أن معظم خريجى هذه الكليات غالبا ما يشكلون فائضا فى سوق العمل ، وقد يكون ذلك راجعا لعوامل منها :

- طبيعة الدراسة فى هذه الكليات النظرية وقدرتها الاستيعابية ؛ حيث يمكنها امتصاص العدد الأكبر من خريجى الثانوى العام بالقياس إلى القدرة الاستيعابية

للكليات العملية وهذا يتوافق مع توجهات السياسة التعليمية التى تسعى إلى تلبية الطلب الاجتماعى على التعليم .

- صعوبة المواد المؤهلة للكليات العملية مثل الرياضيات والعلوم وحاجة الطالب إلى دروس خصوصية فيها ، بالإضافة إلى طبيعة الدراسة فى الكليات العملية وما تستلزمه من مصروفات أكثر لشراء الأدوات والخامات ، بالإضافة إلى ضرورة انتظام الطالب فى التدريبات العملية ، كل ذلك يشجع بعض الطلاب على الالتحاق بالكليات النظرية.
- طالما أن البطالة أصبحت سمة مشتركة بين خريجى معظم الكليات (النظرية والعملية) وإذا كان من الضرورى الحصول على مؤهل جامعى، فأسهل الطرق وأرخصها لذلك هى الحصول على الثانوية العامة (الشعبة الأدبية) والالتحاق بإحدى الكليات النظرية دون النظر للنتيجة المترتبة على ذلك .

ومعنى ما سبق من المنظور الاقتصادى أن هذا يمثل مزيدا من الهدر فى النفقات التعليمية دون أن يقابلها المنتج المطلوب، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد المصرى سواء باستنزاف الميزانية المخصصة للتعليم أو لفظ سوق العمل للمنتج التعليمى.

وقد قدم فولتون و وليامز Fulton & Williams طريقة جديدة اقترحا فيها أنه يمكن الحد من فائض خريجى الجامعات فى بعض التخصصات وندرتهم فى تخصصات أخرى عن طريق استثمار جدى أكبر فى مجالات الإرشاد والتوجيه المهنى بحيث يحصل الطلاب قبل التحاقهم بالجامعة على معلومات كافية وكاملة ليس فقط عن شروط القبول والمناهج ، ولكن عن احتمالات فرص العمل والاستخدام لعدة أعوام مقبلة ، ويمكن تعزيز ذلك عن طريق دراسات نظامية لبعض الوقت Part - Time

وبرامج التعليم المستمر ، وتلك الاقتراحات قد تساعد الأفراد على التجاوب مع تغييرات سوق العمالة بصورة أكثر فعالية.(٥٢، ١٠٣)

٦- تدنى المستوى المهارى للخريجين وضعف قدراتهم على مواكبة متطلبات المهن العصرية

حيث أشار البنك الدولى فى أحد تقاريره عن التعليم فى إفريقيا إلى أربعة مثالب متداخلة تواجه إسهام التعليم العالى فى التنمية بهذه الدول وهى(٦٠، ٧٢) :

- أن مخرجات التعليم العالى لم تعد مناسبة لظروف ومتطلبات التنمية .
- أن نوعية هذه المخرجات يبدو منها التدنى والتدهور .
- أن تكلفة المخرجات أو الخريجين عالية بدون مبرر .
- العائد أو المردود الاجتماعى قليل .

كما جاء فى تقرير صادر عن لجنة الانتاج الصناعى والقوى العاملة بمجلس الشورى "أن التعليم يقدم للسوق منتجا راكدا يشكل بطالة"(٢، ٩١) وقد يكون ذلك راجعا لعوامل منها : التوسع الكمى غير العادى والذى يكون فى الغالب على حساب جودة التعليم ، وغنى عن البيان أن زيادة الكثافة الطلابية تلقى عبئا كبيرا على أماكن وقاعات الدروس ، وكذلك على التدريبات العملية ، كما تؤثر أيضا على ممارسة الأنشطة الطلابية وعلى التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب .

كما أن التباطؤ فى عمليات المسح الدقيق لهيكل المهن السائدة فى سوق العمل وتوصيفها وما يطرأ عليها من تغيير وتحديد المهام الواجب توافرها فى المنتج التعليمى جعل الجامعات ومعاهد التعليم العالى تعد طلابها بشكل لا يخضع لمعايير محددة ودقيقة

فى هذا الجانب ، بالإضافة إلى أن هناك فجوة تكنولوجية بين قطاعات الإنتاج والجامعات ؛ فالأولى أسبق فى استخدام وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وبمعنى أوضح أن الأجهزة والمعدات المستخدمة فى المصانع وغيرها من المؤسسات الإنتاجية أحدث مما يتدرب عليه الطلاب فى مؤسسات التعليم العالى ، ولذا يكتشف هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم أن مهاراتهم الفنية لا ترقى لمستوى التعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة ومتغيرات العصر ، وأن يطوروا مهاراتهم التخصصية بشكل أو بآخر ولذا فإن أصحاب الأعمال لا يثقون كثيرا فى مهارات وكفايات خريجى التعليم العالى وخاصة الجدد منهم.

وجدير بالذكر أن هناك محاولات لتجويد التعليم فى الآونة الأخيرة تمثلت فى مشروعات تطوير التعليم وما ترتب عليها من إنشاء بعض المؤسسات المستحدثة مثل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والتى أنشئت بالقرار الجمهورى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦(١٤) والتى حددت بدورها المعايير والآليات المستخدمة فى الوقوف على جودة المؤسسات التعليمية ، إلا أن الواقع الفعلى يشير إلى أن ما يبذل من محاولات لتجويد التعليم يغلب عليها طابع الشكلية والطابع الورقى ، والنتيجة النهائية المزيد من الهدر سواء فى المال أو الجهد أو الوقت دون أن يقابله جودة حقيقية فى المنتج التعليمى.

بينا فى هذا المبحث صور وأشكال للهدر الاقتصادى نتيجة لبعض المشكلات التى يعانى منها التعليم المصرى وانتهينا الى أن هناك خسائر فادحة تلحق بالاقتصاد المصرى نتيجة لتفشى هذه المشاكل وأنه لابد من الاهتمام بالتعليم وعلاج تلك المشاكل لكى نستطيع النمو باقتصادنا والنهوض به ومنع ذلك الهدر وهذا سوف مانبينه فى المبحث التالى ٠

المبحث الثالث
كيفية الحد من الهدر التعليمى ودعم الاقتصاد

بعد الإشارة لأهمية التعليم اقتصاديا وأن التعليم الجيد له مردود كبير على كل من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،كما أنه يلعب دوراً فعالاً فى زيادة إنتاجية القوى العاملة ويلعب دورا ايجابيا فى تشغيلها وتحسين آدائها ومن ثم يشكل عنصرا فعالا فى زيادة معدل النمو الاقتصادى، يحسن أن نعرض لكيفية توجيه العملية التعليمية التوجيه السليم بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية وكيف نحقق أقصى استفادة اقتصاديا من التعليم ،وفيما يلى محاولة لطرح بعض الحلول للحد من مشكلات الهدر فى التعليم المصرى.

أولاً- للحد من مشكلة الرسوب والتسرب، يلزم الآتى:

١- السعى الجاد لإعادة هيبة وأهمية المدرسة إلى ما كانت عليه سابقاً، بحيث يشعر ولى الأمر والتلميذ أنه لا يمكن له أن يتعلم دون الانتظام فى المدرسة، وأن الدور الذى تقوم به المدرسة لا يمكن لأى فرد أو مؤسسة أخرى أن تقوم به.

٢- زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس بحيث يتم استيعاب جميع من هم فى سن التعليم بالمدارس على اختلاف مستوياتها وأنواعها.

٣- تفعيل القوانين الخاصة بالإلزام فى التعليم وتوقيع العقوبات الرادعة على أولياء الأمور المتقاعسين عن انتظام أبنائهم فى المدارس.

٤- تحويل البيئة المدرسية إلى بيئة جاذبة للتلميذ بحيث يجد فيها كل ما يسعده، ويمارس فيها هواياته وأنشطته المختلفة بكل سهولة واستمتاع.

٥- السعى الجاد لحل مشكلات الأطفال ذوى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والتى قد تحول دون انتظامهم فى المدارس.

٦- المتابعة الدقيقة للتلاميذ المتعثرين دراسياً، وتشخيص مشكلاتهم تشخيصاً سليماً وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم.

٧- إعادة النظر فى المناهج الدراسية وطرق التدريس بحيث تواكب متغيرات العصر وتنمى الجوانب الإبداعية لدى المتعلمين وتساعد فى إعداد جيل قادر على النهوض بالمجتمع.

٨- تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية فى التعليم بما يضمن مشاركة أولياء الأمور ورجال الأعمال فى النهوض بالتعليم مادياً ومعنوياً ومن ثم تخفيف الأعباء الاقتصادية على الدولة.

٩- إعادة النظر فى نظام الامتحانات بشكلها الحالى بحيث لا تقتصر على الجانب التحصيلى وإنما تمتد لتشمل مختلف جوانب شخصية المتعلم.

ثانياً- لمواجهة مشكلة الدروس الخصوصية،يلزم الآتى:

١- تكوين اتجاهات مضادة نحو الدروس الخصوصية من خلال توعية أولياء الأمور بمخاطر هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على شخصية الأبناء ، وما ترسخه فيهم من تعطيل لدوافع الإنجاز والمثابرة ، والاعتماد على الذات.

٢- توعية أولياء الأمور بعدم التعجل فى إدخال أبنائهم المدرسة قبل السن المقررة حتى لا يتعثر التلميذ صغير السن فى الدراسة بسبب وجوده بين من يفوقه فى السن والنضج ، فيلجأ ولى الأمر إلى الدروس الخصوصية كعلاج لهذا التعثر .

٣- جعل الإرسال بالقناة التعليمية فى التليفزيون المصرى متاحا للجميع مثل الإرسال بالقناتين الأولى والثانية، بدلا من قصره على القنوات الفضائية التى لا يستطيع الحصول عليها إلا القادرون، مع مراعاة تعديل مواعيد البث بحيث لا تتعارض مع مواعيد الدراسة ، ومراعاة أن تأخذ هذه البرامج صورة جذابة ومشوقة ، وتخصيص بعض البرامج للمراجعة وحل الامتحانات، وبحيث يتم شرح الدرس الواحد أكثر من مرة ولأكثر من معلم.

٤- الاستمرار فى زيادة أعداد المدارس وتقليل كثافة الفصول ، واتباع نظام اليوم المدرسى الكامل حتى يستطيع المعلم آداء واجبه ويتمكن الطالب من الاستفادة كما ينبغى .

٥- الاهتمام بمجموعات التقوية فى المدارس ، وتخصيص مساحة زمنية مناسبة لها من اليوم المدرسى، وتشجيع المعلمين الممتازين على المساهمة فيها بحوافز مجزية .

٦- تدريب المعلمين على تعليم الطلاب بطريقة التعلم الذاتى ، بحيث يمارسوا عملهم من منطلق (أن التعليم هو تعليم المتعلم كيف يعلم نفسه بنفسه) ، ومن منطلق (أنه من لا يستطيع أن يعلم نفسه فلن يعلمه معلم) وبذلك يصبح دور المعلم موجه ومرشد وميسر لعملية التعلم.

٧- استحداث وظائف أخرى بجانب وظيفة المدرس العادى مثل مرشد المادة أو الاخصائى العلاجى لنقاط ضعف التلاميذ .

ثالثاً- لمواجهة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم العالى ،يلزم الآتى:

- **يلزم استحداث صيغ جديدة للجامعات ومؤسسات التعليم العالى تناسب الأعداد الكبيرة وتساهم فى حل مشكلتى الطاقة الاستيعابية المحدودة للجامعات التقليدية وبطالة الخرجين معاً،ويمكن أن يتم ذلك من خلال :**

أ- إنشاء كليات ومعاهد غيرنمطية فى المناطق الصحراوية والعمرانية الجديدة، وتشجيع نقل الكليات والمعاهد القديمة وأية توسعات جديدة إليها قدر الإمكان على أن يراعى فى إنشاء هذه الكليات والمعاهد أن تُلبى الاحتياجات المجتمعية لتلك المناطق والتخصصات الملائمة لها على أن يتوازى مع ذلك إنشاء المصانع وإقامة المزارع وغيره امن المشروعات التنموية فى تلك المناطق بما فى ذلك مرافق البنية الأساسية من مياه وكهرباء وطرق، وبحيث تعطى أولوية العمل والتوظيف فى تلك المشروعات لأبناء هذه الكليات والمعاهد الجديدة، مع تشجيعهم على الإقامة الدائمة – أو التوطن – فى تلك المناطق الجديدة حتى تصبح هذه المجتمعات مناطق جذب تعمل على تخفيف الكثافة السكانية فى المناطق المزدوجة وتخفيف العبء على الجامعات التقليدية.

ب – الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تصميم نماذجل جامعات عصرية نتحرر فيها من قيود وشروط التعليم الجامعى التقليدى مثل شروط الزمان والمكان والطرق التقليدية للتعليم، وتساهم أيضا فى حل بعض المشكلات المجتمعية مثل صعوبة الانتقال إلى مقرالكلية أوالمعهد فى ظل ظروف ازدحام الطرق والمواصلات وتفاقم مشكلة الاسكان، خصوصا بعد ظهور مايسمى بالمنزل الالكترونىElectronic House والذى يُمكِّن صاحبه من مزاولة عمله وإنجاز

الكثيرمن المهام – ومنها العمليات التعليمية – وهو جالس فى بيته عن طريق شبكات الاتصال الالكترونية، ومن المتوقع أن هذه الطموحات لم تعد صعبة التحقيق " فى عصرالكمبيوتر والانترنتو الفضاء المعلوماتى Cyper Spaceوالطريق السريع للمعلوماتInformation Superhigh Wayوبعد أن بدأ العالم مرحلة جديدة من الجامعات التخيليةReality Virtualوالتى لايوجد لها مبنى أو حرم ولكنها تضم أكبر الأساتذة فى مجالات التخصص"(١٨، ٦-٧)،وبالإضافة إلى أن هذا الاجراء سيساهم فى حل مشكلة الطاقة الاستيعابية المحدودة للجامعات فإنه يعتبر نوع من مواكبة التكنولوجيا الحديثة.

ج – التفكير فى زيادة قيمة الرسوم التى يدفعها الطالب الجامعى – بنسبة معقولة – على أنتوجه حصيلته الإنشاء كليات ومعاهد جديدة فى المناطق النائية والمحرومة أو لتطويرالخدمة التعليمية ذاتها، وهذا الطرح لايتعارض مع مبدأ مجانية التعليم خصوصا وأن مايدفعه الطالب الجامعى من مصروفات يُعتبرمبلغ زهيد، ولايُعقل أن تكون الرسوم الدراسية التى يدفعهاالطالب فى المرحلة قبل الجامعية أعلى منها فى المرحلة الجامعية.

رابعاً-فى مجال تحقيق التواؤم والتناغم بين التعليم العالى وسوق العمل،والحد من بطالة الخريجين،يلزم الآتى :

أ - تعميق التوعية بالمتغيرات الاقتصادية – كالعولمة والتحرر الاقتصادى والخصخصة واتفاقية الجات – وانعكاسهاعلى مفهوم العمل وخصوص االعمل الحكومى وارتباط ذلك بالتعليم، على أن تتكاتف فى ذلك جهود وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية، ولذا أصبح من الضرورى تطبيق نظام التوجيه المهنى فى

المراحل قبل الجامعية وخصوصا المرحلة الثانوية بهدف نشر الوعى المهنى ومساعدة الطالب على تحديد هدفه المهنى والعمل الذى يناسبه فى وقت مبكر حتى لايُصدم بالواقع المؤلم بعد التخرج.

ب – تعديل النظرة إلى القطاع الخاص، والتأكيد على الضمانات التى تكفل للعاملين فيه الأمان النفسى والوظيفى، بما يساعد على تكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل فيه، على أن يتزامن مع ذلك تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة وخصوص الشباب الخريجين فى مقابل بعض المزايا والتسهيلات كالإعفاءات الضريبية، بحيث تقل قيمة الضريبة على المشروع كلما زاد عدد العاملين فيه.

ج – نشر ثقافة العمل الحروالمنتج، وتشجيع المشروعات الصغيرة باعتبارها من أنسب البدائل لامتصاص قدر كبير من المتعطلين عن العمل فى الظروف الحالية، بعد تشبع الجهاز الحكومى بالموظفين وعجزه عن استيعاب عمالة جديدة إلا فى أضيق الحدود، هذا بالإضافة لسهولة انتشارالمشروعات الصغيرة فى البيئات المختلفة وتوافر الخامات المحلية اللازمة لها، كما أنها لاتحتاج إلى مهارات عالية، ولا إلى رأسمال كبير، ولا إلى تكنولوجيا معقدة، ولاتحتاج لوقت طويل مابين التفكير فى المشروع وبدء تشغيله مثل المشروعات العملاقة التى تحتاج على الأقل إلى ثلاث أوأربع سنوات لإتمام البنية الأساسية لها، ومن هنا كانت ضرورة تذليل العقبات التى تعترض هذه المشروعات وأهمها التعقيدات الإدارية التى يبالغ جهازالخدمة المدنية فى تطبيقها عند إقامة هذه المشروعات، وحمايتها من منافسة المنتج الأجنبى الذى تم تصنيعه فى ظروف مختلفة من حيث التكنولوجيا المستخدمة ورخص الأيدى العاملة والخامات والمواد الأولية.

د – الارتقاء بمستوى الخريجين وتنمية مهاراتهم بالشكل الذى يزيد من ثقة رجال الأعمال فى قدراتهم، ويزيد من الطلب عليهم فى سوق العمل، ويمكن أن يتحقق ذلك بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة فى إدارة مؤسسات التعليم العالى والتى تؤكد على "جودة الطالب، والبرامج التعليمية، وعضو هيئة التدريس، وطرق التدريس، والكتاب الجامعى، والقاعات التعليمية والمعامل وتجهيزاتها، والإدارة، واللوائح والتشريعات، والتمويل، وتقييم الآداء"(٤، ٣٦٨-٣٧١) كما أنه يمكن توجيه المبالغ المخصصة لدعم الكتاب والمنح الطلابية – التى تصل لغير مستحقيها أحيانا – لصالح تجويد العملية التعليمية.

هـ- تفعيل السياسات الهادفة لزيادة فرص العمل فى الاقتصاد من خلال الآتى:

- سياسات تحسين مناخ الاستثمار وهذا يجعله قادرا على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بمايساهم في خلق فرص عمل.
- تطوير برامج التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن المشروعات الصغيرة قادرة على النمو وتوليد فرص عمل بمعدلات أكبرمن المشروعات الكبيرة.
- سياسات التدريبب اعتبارها إحدى الآليات الأساسية التي تستخدم لتحسين كفاءة العرض في سوق العمل وإمداد الداخلين إلى سوق العمل بالمهارات المطلوبة، ويتوقف نجاح السياسة التدريبية على جملة من العناصرأهمها التتبع المستمرلاحتياجات سوق العمل من المهارات والاستفادة من مردود العملية التدريبية لإفادة المتدربين من فرص العمل المتوفرة ٠

الخاتمة والتوصيات

لا خلاف على أن التعليم يمثل ركيزة أساسية للنهضة والتقدم الاقتصادى،وقد تغير جوهر الصراع في العالم الآن حيث أصبح سباق في التعليم، وإن أخذ هذا الصراع أشكالاً سياسية أواقتصادية أوعسكرية، فالجوهر هو صراع تعليمي لأن الدول تتقدم في النهاية عن طريق التعليم، وكل الدول التي تقدمت وأحدثت طفرات هائلة في النموالاقتصادي والقوة العسكرية أوالسياسية نجحت في هذا التقدم من باب التعليم، ولكى تتحقق الاستفادة القصوى من التعليم اقتصادياً ، فإن البحث يتقدم بعدد من التوصيات منها:

١- تحسين كفاءة الانفاق العام على التعليم من خلال تطبيق بعض الأساليب المبتكرة مثل تعديل مدة الدراسة والاستخدام المكثف للأساليب التكنولوجية الحديثة فى التعليم والتعليم عن بعد، والنظر للتعليم كسلعة اقتصادية تراعى اشتراطات الكفاءة المتعارف عليها فى اقتصاد السوق ، وفى جميع الأحوال يلزم تحجيم دور البيروقراطية فى تخطيط السياسات التعليمية وتنفيذها (٧، ١٣) .

٢- ضرورة إجراء المسوح الدورية على البطالة ومعدلاتها وأشكالها وفرص العمل المتاحة، وفتح تخصصات جديدة لمسايرة حاجة العمالة بالسوق والتوسع فى بعض التخصصات المطلوبة والقائمة.

٣- ضرورة إيجاد نوع من الترابط بين التشريع للتعليم الفنى وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر لإحداث التنسيق بين مخرجات التعليم الفنى واحتياجات سوق العمل كما وكيفا(٢٦، ٥٢).

٤- ضرورة التوجه نحو تحويل المدارس الصناعية والزراعية والتجارية الى وحدات انتاجية ونشر الوعى حول أهمية التعليم المهنى واليدوى واهمية توافر قوى عاملة ماهرة ومدربة.

٥- ضرورة الاهتمام بالتدريب المهنى والتحويلى وذلك من خلال ربط التدريب المهنى ومناهجه النظرية بالسوق والاهتمام بالتدريب التحويلى الذى يقوم على تدريب فائض العمالة فى بعض القطاعات للعمل بقطاعات أخرى لديها عجز فى العمالة.

٦- إعادة هيكلة النظام التعليمى لإحداث توافق بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل وذلك عن طريق إصلاح السياسة التعليمية وإعادة توزيع استثمارات التعليم الاساسى والتدريب المهنى ورفع كفاءة مستوى المدرسين والمدربين وهذا كله من أجل تحسين نوعية العمالة لزيادة قابليتها للتشغيل (٢٦، ٤٤٢).

٧- تحسين قاعدة البيانات الخاصة بالمهارات المطلوبة للعمالة فى القطاعات الحديثة، ووضع تنبؤات بمدى استجابة القطاعات والمؤسسات المختلفة للمتغيرات الحادثة فى السوق المحلية والعالمية .

٨- تشجيع مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فى تحمل أعباء العملية التعليمية باعتبارها قضية أمن قومى سواء أكان ذلك فى تدبيرالموارد المادية أمالبشرية، بما فى ذلك تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكاناته فى تمويل التعليم، ممايساعده على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة فى تطويرالتعليم خاصة فى ظل التحديات المحلية والعالمية التى تواجه المجتمع المصرى.

٩- ضرورة تطويرالقوانين والتشريعات التى تسمح بتحقيق عائد عادل للاستثمار فى مجال التعليم بما يعمل على اجتذاب المستثمر ينفى هذا المجال الحيوي لمستقبل مصر .

١٠- اشراك رجال الأعمال والصناعة مع مؤسسات التعليم العالي فى اتجاهين وهما تحديد المواصفات المطلوب توافرها فى الخريج، والمشاركة فى تمويل مؤسسات التعليم .

١١- ضرورة استخدام أساليب الإدارة الاقتصادية للارتقاء بمستوى أداء الخدمات التعليمية وتقديمها وفقا للمعاييرالدولية الحديثة .

١٢- تحديد الأدوار التى يمكن ان تقوم بها الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم حتى يتسنى لها المشاركة الجادة فى تطويرالتعليم

١٣- ادخال ثقافة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية من خلال تطبيق معايير الجودة في مختلف عناصرالمنظومة التعليمية .

١٤- تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الطلب على الاستثمار من خلال :

- سياسة مالية ومصرفية ونقدية تؤمن الاستقرار الاقتصادى وتعمل على تنمية الادخار وزيادة الاستثمار.
- تعديل نظم حوافز الاستثمار من تشجيع الاستثمار على إطلاقه إلى توجيه الاستثمار إلى المجالات الإنتاجية والتعليمية التى تعزز قدرات الاقتصاد.
- ايجاد سياسة تهدف الى تطوير السلوكيات وتعزيز ثقافة الادخار وثقافة التنمية.

- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها وربطهما بالمؤسسات الكبيرة واحداث تعاون بينهم.(٣٥، ٤٤١)

تعلمنا قديما وحديثا أن العلم بالنسبة للإنسان كالغذاء وعليه لن يكون هناك إنسان قادر على النهوض بالمجتمع إلا بالتعليم الجيد، وأيضا العلم هو عصب الاقتصاد ولن ينمو الاقتصاد ويتقدم إلا بالتعليم الجيد ، وأن العنصر البشرى الذى هوأساس العملية الإنتاجية وبدونه لن يكون هناك انتاج هو أيضا أساس العملية التعلمية فإن لم نهتم بالتعليم فلا تنمية ولا اقتصاد ولا تقدم ٠

المراجـــــع

١. أحمد إبراهيم أحمد (٢٠٠١) إدارة الأزمة التعليمية : منظور عالمى ، الإسكندرية ، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع .

٢. أحمد المهدى عبد الحليم (١٩٩٩) إعادة بناء التعليم ، لماذا وكيف ؟! ، القاهرة ، دار الشروق.

٣. أحمد بخيت سالم(٢٠٠٦) كلفة الهدر التربوى الكمى فى النفقات التعليمية للمرحلة الثانوية للبنين بمكة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة أم القرى.

٤. أحمد سيد مصطفى (١٩٩٧) إدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين " ، كلية التجارة ببنها ، مؤتمر إدارة الجودة الشاملة فى تطوير التعليم الجامعى ، ١١-١٢ مايو .

٥. اسراء عبد الباسط أحمد(٢٠٠٠) اقتصاديات التعليم الصناعى فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، عين شمس.

٦. اسماعيل محمد دياب (١٩٩٠) العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى قضايا تربوية ، القاهرة ، عالم الكتب .

٧. أمل البغدادى (١٩٩٨) دور الانفاق العام على التعليم فى تحقيق التنمية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة .

٨. أنظر في ذلك : " مقالة بعنوان: العولمة تزيد من أزمة البطالة في الوطن العربي" المنشورة بتاريخ ٠٦يونيو ٢٠٠٠ نقلا عن قدس برس على الموقع الالكتروني : www.IslamOnline.net.

٩. ايمن عبد العزيز البيلى(٢٠١٣) التسرب من التعليم فى مصر..ظاهرة تهدد مستقبل الوطن - الحوار المتمدن-العدد: ٤٠٧٠ ، ٤/٢٢

١٠. البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم (٢٠٠٠) القاهرة ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ .

١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠١٤) تقرير حول الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٤.

١٢. الحامد : محمد معجب، وآخرون (٢٠٠٢م) التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، مكتبة الرشد ، الرياض.

١٣. حسين بهاء الدين(٢٠٠١) الأهرام ، صفحة شباب وتعليم، ٢/٥

١٤. رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

١٥. سعيد اسماعيل على (١٩٩٨) التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، القاهرة ، عالم الكتب .

١٦. سعيد اسماعيل على(١٩٩٩) دفتر أحوال التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب .

١٧. سليمان عبد الرحمن الحقيل(٢٠٠٣) سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية أسسها وأهدافها ووسائل تحقيقها واتجاهاتها ونماذج من منجزاتها ، ط١٥.

١٨. سمير أبو الفتوح صالح (١٩٩٨) "إعادة هندسة منظومة التعليم فى مصر" ، كلية الحقوق بالمنصورة ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى ، الأوضاع القانونية والاقتصادية للعمال فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية

١٩. سميرة أحمد السيد(٢٠٠٤) الأسُس الاجتماعية فى ضوء مُتطلبات التنمية الشاملة والثورة المعلوماتية (القاهرة : دار الفكر العربى.

٢٠. شحات غريب ، وناجى شنودة (١٩٩٩) مجموعات التقوية كبديل للدروس ٨١٨لخصوصية – دراسة ميدانية،القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

٢١. عابدين، محمد (٢٠٠١) "إجراءات مواجهة التسرب في مدينة القدس وضواحيها كما يراها المديرون والمعلمون "،مجلة دراسات،فى العلوم التربوية، المجلد ٢٨ ،العدد ٢

٢٢. عاطف عبيد(٢٠٠١) بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في جلسة يوم الإثنين الموافق ١/٢٢ (يوجد تسجيل صوتى لدى الباحث)

٢٣. عامر صالح(٢٠٠٩)،ظاهرة التسرب المدرسي في التعليم الابتدائي،الحوار المتمدن،العدد2

٢٤. عبد الحميد عبد المجيد حكيم(٢٠٠٧) ظاهرة التسرب الدراسي بكليات المعلمين (العوامل والأسباب). / Available At: http:// www. uqu .edu .sa page 27/9/2016

٢٥. عبد السميع أسامة السيد(٢٠٠٨) مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية ، دار الفكر الجامعي ، مصر

٢٦. عبد العزيز محمد سعد (٢٠٠٠)التعليم الفنى ودوره فى تحقيق متطلبات سوق العمل ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة الاسكندرية .

٢٧. عبد الله زاهى الرشدان (٢٠٠١) فى اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان.

٢٨. عبد الله سهو الناصر(٢٠١٤) التسرب من التعليم الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال، المكتبة الوطنية، الأردن.

٢٩. عبد الله عبد الدايم(١٩٨٣) التربية فى البلاد العربية ، حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ، بيروت ، دار العلم للملايين .

٣٠. عبد المطلب عبد المجيد(٢٠١٠) اقتصاديات الموارد الاقتصادية (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

٣١. عبد زيد الياسرى(٢٠١٠) ظاهرة الرسوب والتسرب فى مراحل التعليم العام ودور شبكة الحماة الاجتماعية الجديدة فى الحد منها، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد(٦٦).

٣٢. عبيد عبدالله السبيعي (٢٠٠٣) عوامل رسوب طلاب الصف الأول الثانوى فى المدارس الحكومية التابعة لإدارة التعليم بالمنطقة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الملك سعود.

٣٣. المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٣) تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة العشرين (١٩٩٢ – ١٩٩٣) ، مطبوعات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، القاهرة.

٣٤. مجدى عزيز إبراهيم(٢٠٠٠)تطوير التعليم فى عصر العولمة ، القاهرة ، الأنجلو المصرية.

٣٥. محمد انس محمد الباز (٢٠١٥) التعليم الفنى الصناعى واثره على التنمية ، دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٥ .

٣٦. محمد سكران (٢٠٠١) من أين تبدأ مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية ، الأهرام ، ٨ ديسمبر ٢٠٠١، صفحة قضايا وآراء

٣٧. محمد شمس الدين زين العابدين (١٩٩٨): نحو تقنين وتنظيم وتطوير الدروس الخصوصية بالمرحلة الثانوية العامة " مجلة البحث فى التربية وعلم النفس ، كلية التربية بالمنيا ، ع (١) يوليو.

٣٨. محمد فؤاد سعيد أبو عسكر(٢٠٠٩) دور الإدارة المدرسية في مدارس البنات الثانوية في مواجهة ظاهرة التسرب الدراسي بمحافظات غزة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بالجامعة الإسلامية بغزة.

٣٩. محمد نبيل نوفل(١٩٧٩) التعليم والتنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

٤٠. محمد ابراهيم عطوة (٢٠٠٢) " أزمة المدرسة الثانوية العامة المظاهر ، الأسباب ، الأثار ، الحلول ، المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية التربية – جامعة طنطا بعنوان جودة التعليم فى المدرسة المصرية ، ٢٨-٢٩ أبريل.

٤١. محمود عباس عابدين (٢٠٠٠)علم اقتصاديات التعلم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .

٤٢. محمود عباس عابدين (٢٠٠٣) قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٤٣. منذر المصرى(٢٠٠٣) اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية

٤٤. نادر فرجانى (١٩٩٦) " العلاقة بين التعليم والعمل فى مصر"، المؤتمر السنوى الرابع ، نظم التعليم وعالم العمل ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ٢٠-٢٢ يناير .

٤٥. نادية جمال الدين (١٩٨٢) "التعليم الجامعى المصرى ، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل "، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس ، م (٨) القاهرة ، دار الثقافة .

٤٦. نيفين شحاتة(٢٠١٥): جريدة الأهرام، العدد ٤٧١١٥، ١٢/٥

٤٧. نيفين شحاتة(٢٠١٦) جريدة الأهرام ، السنة ١٤٠ العدد ٧/٤٧٣٤٢٩

٤٨. هادية محمد أبو كليلة (٢٠٠٢) دراسات فى تخطيط التعليم واقتصادياته ، الاسكندرية ، دار الوفاء .

٤٩. يسرية مغازى شعير (١٩٨٢) اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٥٠. يوسف حديد(٢٠١٠) مشكلة الرسوب المدرسى اتجاهات ورؤى ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد(١٠)

51. Akkari, A & Mesquida, P (2008). Paulo Freire: building a multicultural pedagogy for silenced voices. InEducational theories and practices from the majority world .Edited by: Dasen, P & Akkari, A. London: SAGE Publication, 331.

52. Fulton , D.and Williams , G (1980)HigherEducation and Manpower Planning Education policy Bulletin ، Vol . 8 , No ، ١ .spring 1980

53. Gerald , M(1984) Leading Issues in Economic Development, N.Y., Oxford University Press, 1984.

54. Macmillan publisher LTD(1999) Saudi learners English Dictionary (London : Basingstoke .

55. Micheal V. Fortuna R, Julia L, Alegria M(2011)Childhood Trauma and Psychiatric Disorders as Correlates of School Dropout in a National Sample of Young .Adults 82, 3

56. Micheal,J,Frank,V,Denis,L,Richard,E(2001) Negative Social Experiences and Dropping Out of Schoo, Educational Psychology,. 21,. 4

57. Pascarella, E., & Terenzini, P.. (2005). How College Affects Students: A Third Decade of Research. San Francisco: Jossey-Bass

58. Wendy Schwartz , (1995) : "School Dropouts: New Information about an Old Problem", Office of Educational Research and Improvement (ED), Washington

59. William A, Gassama,S(2006) Dropout Prevention Among Urban Minority Adolescents: Program Evaluation and Practical Implications. National Journal For Publishing And Mentoring Doctoral Student Research،,3,1

60. World Bank Report (1988) Education in the Sub-Saharan Africa : Policies for Adjustment , Revitalization and Expansion Washington , D.C .